المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

دراسات المستقبل

كل شيء صنع في الصين!

كيف تستطيع الدول توظيف طاقاتها الإنتاجية المعطلة؟

علي صلاح

المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة
FUTURE for Advanced Research & Studies

كل شيء صنع في الصين!
كيف تستطيع الدول توظيف طاقاتها الإنتاجية المعطلة؟

علي صلاح
رئيس وحدة الدراسات الاقتصادية، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

العدد 23، يناير 2025

دراسات المستقبل
FARAS STUDIES

مركز المستقبل

مركز تفكير (Think Tank) مستقل، أنشئ عام 2014، في أبوظبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة، للمساهمة في تعميق الحوار العام، ومساندة صنع القرار، ودعم البحث العلمي، فيما يتعلق باتجاهات المستقبل، التي أصبحت تمثل إشكالية حقيقية بالمنطقة، في ظل حالة عدم الاستقرار وعدم القدرة على التنبؤ، خلال المرحلة الحالية، من خلال رصد وتحليل وتقدير "المستجدات" المتعلقة بالتحولات السياسية والاتجاهات الأمنية، والتوجهات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية، والتفاعلات المجتمعية والثقافية، المؤثرة على مستقبل منطقة الخليج، وفي نطاق الشرق الأوسط عموماً.

عن سلسلة "دراسات المستقبل"

سلسلة دراسات أكاديمية، غير دورية، تصدر عن "المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة" في أبوظبي، تتناول الاتجاهات والتحولات الرئيسية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والأمنية، والتحولات في الظواهر كافة التي يمكن أن تساهم في إعادة تشكيل مستقبل الشرق الأوسط والعالم أجمع، ويركز كل عدد، من سلسلة "دراسات المستقبل"، على دراسة قضية واحدة، تمثل ظاهرة صاعدة على المستوى الاستراتيجي، تتسم بالتعقيد وتعدد وتشابك الأبعاد.

سياسة النشر

تعتمد سياسة النشر في دراسات المستقبل على التكليف المباشر للكتاب والمتخصصين، ويمكن قبول مقترحات الباحثين والمحللين من دول المنطقة والعالم، لإعداد موضوعات للنشر في السلسلة، عبر الإرسال أو الاتصال بمسؤول التحرير.

لا يجوز استنساخ أي جزء من هذه الدراسة أو نقلها بأي شكل أو وسيلة، دون الحصول على إذن كتابي مسبق من مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

للاتصال والمعلومات

سكاي تاور , جزيرة الريم، الطابق (31)
ص.ب 111414 أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.
هاتف: 4513 444 2 971+
البريد الإلكتروني: Email: info@futureuae.com
الموقع الإلكتروني: www.futureuae.com

*الآراء الواردة في الإصدار تعبر عن كُتابها، ولا تعبر بالضرورة عن "دراسات المستقبل" أو آراء مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

المدير التنفيذي
حسام إبراهيم

المستشار الأكاديمي
د. إبراهيم غالي

رئيس التحرير
علي صلاح

نائب رئيس التحرير
محمد العربي

باحثو المركز
أحمد عليبه
أحمد عاطف
د. إيهاب خليفة
هالة الحفناوي
مصطفى ربيع
إبراهيم الغيطاني
يارا منصور
عبداللطيف حجازي
آية يحيى
محمد محمود السيد
شريف هريدي
محمود قاسم
أحمد الهاشمي
نورهان شريف

الإخراج الفني
عبدالله خميس
عادل خطاش

التدقيق اللغوي
محمذن الغوث

العلاقات العامة
رحاب مكرم
info@futureuae.com

مدير النشر والتسويق
أمجد محمد جروين
marketing@futureuae.com

المحتويات

مقدمة 6

أولاً: لماذا كل شيء صنع في الصين؟ 7

1- الطاقة الإنتاجية الصينية الفائضة 7

2- فائض الإنتاج عيبٌ أم مزيةٌ؟ 9

3- الاستهلاك المحلي ودور الطبقة الوسطى 10

ثانياً: معادلة السعر وجودة المنتج 14

1- منتج صيني رخيص 14

2- الجودة كعنصر منافسة 17

ثالثاً: لماذا الحديث عن الطاقة الصينية الفائضة؟ 19

1- الأمريكيون يفضلون المنتجات الصينية 19

2- استمرار التفوق رغم القيود 22

رابعاً: الصين والاقتصاد الدولي منافع متبادلة 24

1- كيف استفادت الصين من التجارة الدولية؟ 24

2- مستفيدون آخرون غير الصين 28

الخاتمة 30

المراجع 32

مقدمة

أثبت التاريخ البشري أنه لا إنسان يستطيع العيش بمفرده وتأمين كامل احتياجاته دون الآخرين، ولا دولة تستطيع العيش في عزلة تامة، وتأمين كافة ما تحتاج إليه، دون اللجوء إلى الدول الأخرى. ووفق هذه القواعد والمسلمات تقوم العلاقات البشرية وتقوم التجارة بين الدول. وإذا كان الفكر الاقتصادي اجتهد في البحث عن الأسباب الكامنة وراء الحركة الدولية للبضائع، ومن أجل فهم الأسس التي تقوم عليها التجارة بين الأمم، فإنه لم يقم سوى بتدوين تلك المسلمات في صورة فلسفات واسهامات فكرية، أُطلق عليها اسم "نظريات التجارة الدولية"، والتي من أهمها نظرية "الميزة المطلقة"، لآدم سميث، ونظرية "الميزة النسبية"، لديفيد ريكاردو.

وقد كانت تلك المسلمات البديهية أيضاً هي الأساس الذي يقوم عليه النظام الاقتصادي العالمي الراهن، المعروف بنظام بريتون وودز، والذي أنشئ في عام 1944؛ ويتكون هيكله التنظيمي من ثلاث مؤسسات هي: البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي، بجانب منظمة التجارة العالمية، المسؤولة عن تحرير وتنظيم التجارة بين الأمم في عصرنا هذا، والتي أيضاً تفرض عقوبات على الدول الأعضاء المخالفة لمواثيقها؛ تلك المواثيق التي أقرتها الدول عبر مفاوضات مضنية استمرت لنحو نصف قرن، في إطار ما يسمى "الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة"[1].

وعلى الرغم من أن العالم حافظ على نظام بريتون وودز، ودافع عنه على مدى ثمانين عاماً ماضية، فقد شهدت السنوات الأخيرة صراعات تجارية كبيرة، كالصراع الأمريكي الصيني، والذي يُعد المثال الأبرز على ذلك. فقد تبارت الولايات المتحدة والصين في فرض قيود جمركية وغير جمركية على سلع ومنتجات بعضهما بعضاً، بما أخل بالكثير من أسس النظام التجاري الدولي، حتى أصبح مهدداً لاستقراره، بعد ما سببه من انقسام في نظام التجارة الدولية، وهو الانقسام المرشح اتساعه على المدى البعيد. وإذا كان لا يمكن فصل الصراع التجاري الأمريكي الصيني عن سياقة الأوسع، المتمثل في الصراع الجيوسياسي المتجسد بين الجانبين، والآخذ في التصاعد بوتيرة متسارعة منذ زمن، فلا يمكن أيضاً تجاهل الرابط بين هذا الصراع من ناحية وإثارة الولايات المتحدة، وبعض الدول الغربية، مؤخراً قضية "الطاقة الإنتاجية الصينية الفائضة"، والتي قد لا تكون سوى حلقة جديدة في الصراع التجاري والصراع الجيوسياسي الأوسع بين الجانبين.

تأتي هذه التطورات بعد صعود قوي للاقتصاد الصيني استمر لعقود طويلة، استطاع من خلاله التفوق على نظيره الأمريكي في كثير من الأوجه، وهو ما أصبح مصدر قلق كبير لصانعي السياسات الأمريكيين، ولاسيما مع المزايا النسبية والتنافسية للاقتصاد الصيني، الذي اجتذب الاستثمار الأجنبي والشركات العالمية الكبرى، لتتخذ منه مقراً ومنطلقاً للأسواق العالمية؛ ليفقد الاقتصاد الأمريكي الكثير من أوجه التفوق في مواجهة نظيره الصيني. ومع أهمية ما يحدث الآن، تبرز هناك عدة تساؤلات مهمة، حول منطقية طرح الغرب لقضية الطاقة الإنتاجية الصينية الفائضة، وعلاقة ذلك بما يشهده النظام الاقتصادي الدولي من تطورات في الوقت الراهن، ولاسيما في ظل فقدان القوى الاقتصادية التقليدية مكانتها وتفوقها لصالح قوى جديدة.

كما تبرز أيضاً في هذه الظروف تساؤلات عديدة حول نموذج التنمية في الصين، انطلاقاً من قضية الطاقة الإنتاجية الفائضة، وكيف وصل الاقتصاد الصيني إلى ما هو عليه الآن من قدرات إنتاجية كبيرة، وكيف تمكن من الاستفادة من مزاياه النسبية، وتحويلها إلى مزايا وقدرات تنافسية، ساعدته على تحقيق ذلك التفوق الكبير، وفق المؤشرات الكمية والكيفية؛ ومدى إمكانية استفادة دول الجنوب النامية والصاعدة أولاً من تجربة الصعود الصينية في تعظيم الاستفادة من طاقاتها المعطلة، وثانياً من استثمار اللحظة الراهنة والفارقة من عمر النظام الاقتصادي الدولي، من أجل تعزيز فرص صعودها الاقتصادي والاستراتيجي في المستقبل.

أولاً: لماذا كل شيء صنع في الصين؟

أصبحت الصين وبحق مصنع العالم، وباتت منتجاتها مسيطرة بشكل كبير على الأسواق الدولية من دون منازع، حتى أصبح على المستهلك بذل جهد كبير من أجل إيجاد سلعة ما منتجة في دولة أخرى خارج الصين؛ هذا يعني أن قدرات الاقتصاد الصيني على الإنتاج فاقت بكثير حاجة الأسواق المحلية؛ بل إنها وصلت إلى مستويات تستطيع من خلالها تأمين النسبة الأكبر من احتياجات الأسواق الاستهلاكية حول العالم. وهذه الوضعية تعود لعوامل عدة، كما أن لها تداعيات عدة محلياً على الصين، وخارجياً وعلى مستوى العالم، وهو ما سيتم تناوله في هذه الجزئية، وعلى النحو المبين فيما يلي.

1- الطاقة الإنتاجية الصينية الفائضة

حقق الاقتصاد الصيني معدلات نمو استثنائية على مدى سنوات عدة، طوال العقود الثلاثة المنحسرة بين عامي 1980 و2010، فتجاوز نموه 10% في معظم سنوات تلك الفترة[2]، حتى إنه بلغ مستويات تصل إلى 15% في بعض الأعوام كما هو مبين في الشكل رقم (1). وعلى الرغم من أن الأزمة المالية العالمية، التي اندلعت في عام 2008، أثقلت كاهل الاقتصاد العالمي ككل طوال العقد التالي، فقد ظل الاقتصاد الصيني محافظاً على نمو سنوي يزيد على 6% طوال سنوات العقد. والأكثر من ذلك، فإن الانكماش الذي تعرض له الاقتصاد العالمي في خضم أزمة جائحة كورونا في عام 2020، لم يستطع أن يوقف نمو الاقتصاد الصيني، الذي تمكن من أن يتوسع بما يزيد على 2% في ذلك العام، وتجاوز نموه 8% في عام 2021، وعلى الرغم من هدوء وتيرة التوسع في العامين التاليين، لكنها ظلت مرتفعة مقارنة بالمتوسط العالمي، لتبلغ نحو 5.2% و4.5% على التوالي.

ساعد هذا النشاط الاقتصادي الكبير خلال العقود الأخيرة على تحويل الصين إلى ما أطلقت عليه الكثير من الأدبيات الاقتصادية اسم "مصنع العالم"؛ إذ تجاوزت قيمة ناتجها الصناعي نحو 4.98 تريليون دولار سنوياً، أو ما يمثل نحو 29.5% من الناتج الصناعي العالمي، البالغ نحو 16.9 تريليون دولار سنوياً، وفق بيانات البنك الدولي لعام 2022[3]. وهي تتفوق في ذلك على الولايات المتحدة صاحبة المرتبة الثانية في هذا المؤشر، بناتج صناعي يبلغ نحو 2.5 تريليون دولار، وبنسبة 14.8% من الإجمالي العالمي. والأكثر من ذلك هو أن حصة الصين في الناتج الصناعي العالمي في زيادة مستمرة، فهي قد بلغت

مستواها الحالي بينما كانت تبلغ نحو 20% في عام 2015، وفق بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأنكتاد"[4]. وفي المقابل تتراجع حصة معظم الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة، التي كانت حصتها تبلغ نحو 18% في ذلك العام، قبل أن تتراجع لمستواها الحالي.

هذا التوسع في النشاط الاقتصادي في الصين، يعني إنتاج سلعٍ ومنتجاتٍ أكثر. وبينما يتطلب الأمر نمواً متناسباً في عدد السكان، من أجل توليد الطلب الاستهلاكي الكافي، لاستيعاب الكم المتزايد من السلع المنتجة؛ فإن نمو السكان في الصين كان أدنى بكثير من النمو الاقتصادي في البلاد، على مدار الفترة المنقضة بين عامي 1980 وعام 2023؛ إذ بلغ متوسط النمو السنوي نحو 0.85%[5]، كما هو مبين في الشكل رقم (2)، وهو ما لا يتجاوز عُشر المتوسط السنوي للنمو الاقتصادي. وهذا يعني أن كل زيادة بمقدار 10 وحدات من السلع المنتجة في الصين، كان يقابلها زيادة بوحدة واحدة في قدرة السوق المحلي على الاستيعاب، لتبقى 9 وحدات فائضة عن حاجة السوق.

شكل (1): أكبر عشر دول مساهمة في الناتج الصناعي العالمي عام 2022

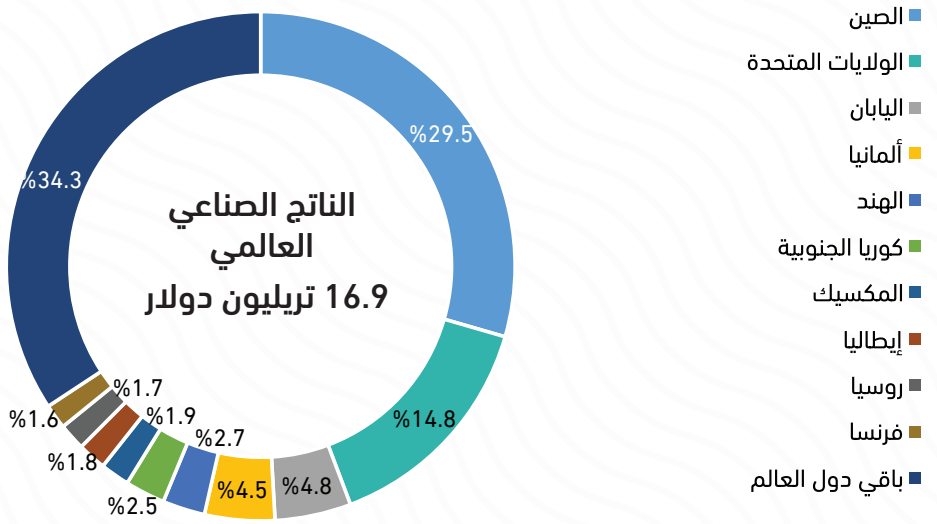

المصدر: البنك الدولي

لذا، فقد لجأت الصين طوال العقود المذكورة إلى التصدير بكثافة، كآلية لتصريف فائض إنتاجها من السلع، ونجحت في ذلك إلى حد كبير، ومكنها ذلك من تخفيف الضغوط على السوق المحلي؛ لكن قدرتها على ذلك تراجعت خلال السنوات الأخيرة، والسبب الأساسي وراء ذلك يعود إلى حالة الركود وتراجع الطلب في الاقتصاد العالمي بشكل عام، ولاسيما في ظل الأزمة التي رافقت جائحة كورونا، وما بعدها؛ وهنا وجد صانعو السياسات الصينيين أنفسهم أمام معضلة كبيرة.

شكل (2): نمو السكان والاقتصاد في الصين (1980-2028)

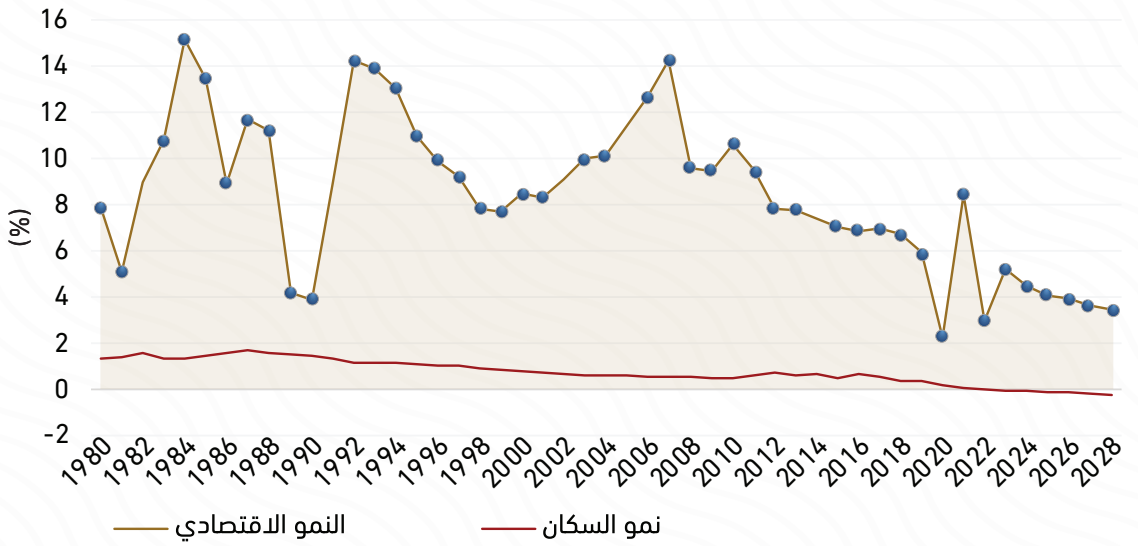

المصدر: صندوق النقد الدولي

2- فائض الإنتاج عيبٌ أم مزيةٌ؟

لا تعتبر النظرية الاقتصادية فائض الإنتاج مشكلة إلا في ظروف محددة، ويكون ذلك في حالتين: أولاهما عندما يتم الحديث عن إنتاج وحدة اقتصادية معينة (شركة أو مصنع)، على اعتبار أن هناك ضرورة بأن يكون حجم إنتاج هذه الوحدة متناسباً مع حاجة السوق، وإلا فإن إنتاجها سيتراكم ومن ثم ستتعرض للخسارة. أما الحالة الثانية فهي أن يتعلق الأمر بحجم المعروض من سلعة محددة في السوق، بصرف النظر عن عدد منتجيها؛ إذ ترى النظرية الاقتصادية ضرورة حدوث توازن بين العرض والطلب على هذه السلعة عند نقطة معينة؛ وفي حالة فائض المعروض سيقوم المنتجون بتقليص إنتاجهم من أجل تحقيق التوازن، وإلا فسيكون ذلك سبباً لتعرض بعضهم للخسارة وخروجهم من السوق بشكل كامل، بما يقود في النهاية لحالة توازنية بين العرض والطلب أيضاً.

وفي الحالتين السابقتين يستوجب الأمر أن يكون هناك توازناً بين حجم المعروض من المنتج المعني وحجم الطلب عليه في السوق، من أجل استيفاء شروط اقتصاديات الإنتاج. أما إذا كان فائض المعروض يتعلق بإنتاج دولة أو اقتصاد ما، فإن الوضع سيكون مختلفاً، ولا ترى النظرية الاقتصادية مشكلة في ذلك؛ بل إنها ترى أن فائض الإنتاج في هذه الحالة هو السبب الحقيقي لقيام التجارة بين الدول؛ بحيث تقوم الدول صاحبة الفائض بتصدير فائضها إلى الدول صاحبة العجز. ويتماشى ذلك مع نظرية "الميزة المطلقة"، لآدم سميث[6]، الذي قال "إن البلدان يجب أن تتخصص في إنتاج السلع التي يمكنها إنتاجها بكفاءة عالية وبأقل حد من الموارد، ومبادلتها تجارياً بأي منتجات لا تستطيع إنتاجها"؛ ونظرية "الميزة

النسبية"، لديفيد ريكاردو[7]، التي تعني "قدرة الدولة على إنتاج سلعة ما أو مجموعة من السلع بتكلفة فرصة بديلة أقل من المنافسين"؛ والنظريتين تعدان من الأسس التي بنيت عليها التجارة الدولية وعلم الاقتصاد الدولي.

يتماشى ذلك أيضاً مع الأسس والمواثيق التي أُنشأت المنظمات الاقتصادية الدولية بناءً عليها، ضمن نظام بريتون وودز في عام 1944، والتي تشمل: البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية[8]. ولم يكن المجهود المضني الذي بذلته دول العالم من أجل إبرام "الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة"، التي أُسِسَت "منظمة التجارة العالمية" بناء على مكاسبها، سوى بهدف تحرير التجارة بين الدول وتنظيمها، على اعتبار أن نقل فائض الإنتاج من الدول ذات الفائض إلى الدول ذات العجز، هو آلية تضمن لشعوب العالم تحقيق أفضل مردود تنموي على المدى البعيد؛ ولا ريب أن نظام بريتون وودز قد برر وجوده، منذ اليوم الأول، عبر إعلانه أن يسعى إلى تحقيق هذا الهدف. وبالفعل، فقد حقق هذا النظام مكاسب عدة في هذا الصدد على مستوى المجموع الدولي على مدار الثمانين عاماً الماضية، عبر ما أرساه من قواعد لتحرير التجارة، وإن اختلفت نسب توزيع المكاسب بين الدول، وفق قدرات كل منها على تصدير أكبر كم ممكن من منتجاتها الفائضة عن حاجتها إلى باقي الدول. ولم تقتصر المكاسب على الدول الأعضاء في نظام بريتون وودز؛ بل استفادت دول أخرى من خارج النظام أيضاً.

في نهاية هذه الجزئية لا ضير من تأكيد أنه "لا يمكن أن تقوم تجارة بين الدول من دون وجود فائض في الإنتاج لدى بعضها ووجود عجز لدى البعض الآخر"؛ وإن كان هذا الأمر يعد من المسلمات المنطقية التي لا يمكن لعاقل الجدال فيها، فإن الإشارة إليها - في هذا الموضع - تُعد أمراً ضرورياً، في ظل أن ما تلوح به الدول الغربية الآن، بشأن الطاقة الإنتاجية الصينية الفائضة يتناقض تماماً مع تلك المسلمة، كما أنه يتناقض مع مبادئ نظام التجارة الدولية القائم على قواعد بريتون وودز، والذي يستهدف ضمان سيولة تدفق السلع والمنتجات بين الدول، وبما يخدم مصالح الجميع.

3- الاستهلاك المحلي ودور الطبقة الوسطى

اتجهت الصين خلال السنوات الأخيرة لتبني نهج اقتصادي جديد، يعول على الطلب المحلي كآلية لتصريف فائض الإنتاج، الذي لم يعد ممكناً الاستمرار في تصديره للخارج بنفس الوتيرة. ويعتمد النهج الجديد على تعزيز الدور الاستهلاكي للطبقة الوسطى، على اعتبار أن الصين هي موطن أكبر مجموعة سكان تنتمي للطبقة المتوسطة في العالم. كما أنه، ومع مرور البلاد بفترة من التحول الاقتصادي السريع خلال العقود الماضية، برزت الطبقة المتوسطة بصفتها محركاً رئيسياً لتنميتها الاقتصادية. ومن هنا، ترى الحكومة الصينية أن صعود الطبقة المتوسطة لديها لا يدل على تحول مجتمعي كبير فحسب؛ بل إنه يخلف أيضاً آثاراً عميقة على أنماط الاستهلاك المحلي، والبنية الاجتماعية، والعلاقات الاقتصادية العالمية[9].

لذلك، اعتمدت خطة الحكومة الصينية على تعزيز دور الطبقة المتوسطة، من خلال تبني سياسات تدعم نمو هذه الطبقة من حيث العدد من ناحية، وتعزز قدراتها الاستهلاكية من ناحية أخرى. وعلى سبيل المثال، تتحدث الخطة الخمسية الرابعة عشرة (2021 - 2025) عن هدف "توسيع فئة الدخل المتوسط". وعلى نحو مماثل، تعهد الرئيس شي جين بينغ، خلال مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني في عام 2022، بتحقيق "نمو كبير لمجموعة الدخل المتوسط في الصين كنسبة من إجمالي السكان بحلول عام 2035"، ويأتي ذلك أيضاً في إطار ما أطلق عليه بينغ "تحقيق الرخاء المشترك". وتتضمن الخطة أهدافاً محددة لإعادة توزيع الدخل، كجزء من الجهود الأوسع، لتعزيز المساواة الاجتماعية وتحسين مستويات المعيشة للطبقة المتوسطة. كما تتضمن كذلك سياسات تتعلق بزيادة معدلات التحضر، وأخرى ترتبط بسياسات الإسكان، وأخرى تتعلق بالإصلاحات الضريبية، التي تخفف الضغوط المالية عن الطبقتين المتوسطة والدنيا، وتفرض ضرائب تصاعدية على الأغنياء، وغير ذلك[10].

وفيما يتعلق بما تحقق بالفعل في اتجاه تعزيز الطبقة المتوسطة في الصين من حيث الحجم والدور الاقتصادي، تشير تقديرات مجموعة بوسطن الاستشارية، في تقريرها المعنون "مستقبل المستهلك في الصين لعام 2023"، إلى أن الصين ستضيف 80 مليون شخصاً إلى الطبقتين المتوسطة والعليا في الفترة من 2022-2030، كما هو مبين في الشكل رقم (3)، وأن الطبقتين المتوسطة والعليا سيمثلان معاً نحو 40% من سكان البلاد، فيما سيكون نحو 70% من المنضمين الجدد للطبقتين قادمين من مدن الدرجة الثالثة أو أقل (عواصم المقاطعات الأصغر حجماً والمدن على مستوى المحافظات)، ما يشير إلى أن الأسواق ذات الطبقة الدنيا ستشهد زيادة في قوة الاستهلاك في العقد المقبل[11].

شكل (3): توزيع سكان الصين وفقاً للطبقات الاجتماعية (2022 - 2023)

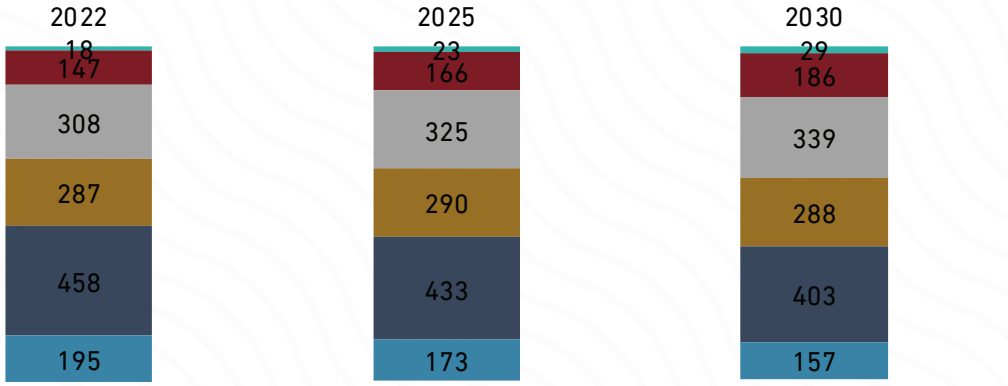

Source: Cinthia Chen, Stacey Li, Florence Li, and Ben Chen, The Next Chapter in China's Consumer Story, (Boston Consulting Group, June 22, 2023), https://bit.ly/4fPU8EA, Accessed on Aug. 01, 2024.

وفيما يتعلق بتعزيز القوة الشرائية للطبقة الوسطى وللصينيين بشكل عام، تشير بيانات المكتب الوطني الصيني للإحصاءات، الموضحة في الشكل رقم (4)، إلى أن متوسط الدخل المتاح للإنفاق في الصين تضاعف تقريباً منذ عام 2013، الذي بلغ فيه نحو 15632 يواناً (2188 دولاراً)[12]، حتى عام 2022، الذي بلغ فيه نحو 31370 يواناً (4391 دولاراً). ويوحي ذلك بأن المستوى المعيشي للسكان في الصين شهد تحسناً كبيراً، خلال ذلك العقد. وفيما يتعلق بجانب الإنفاق في الصين، فإن متوسطه للفرد قد تضاعف تقريباً خلال نفس الفترة الزمنية، فارتفع من 13220 يواناً (1879 دولاراً) في عام 2013، إلى 24538 يواناً (3488 دولاراً) في عام 2022.

شكل (4): معدلات نمو متوسط الدخل والإنفاق في الصين

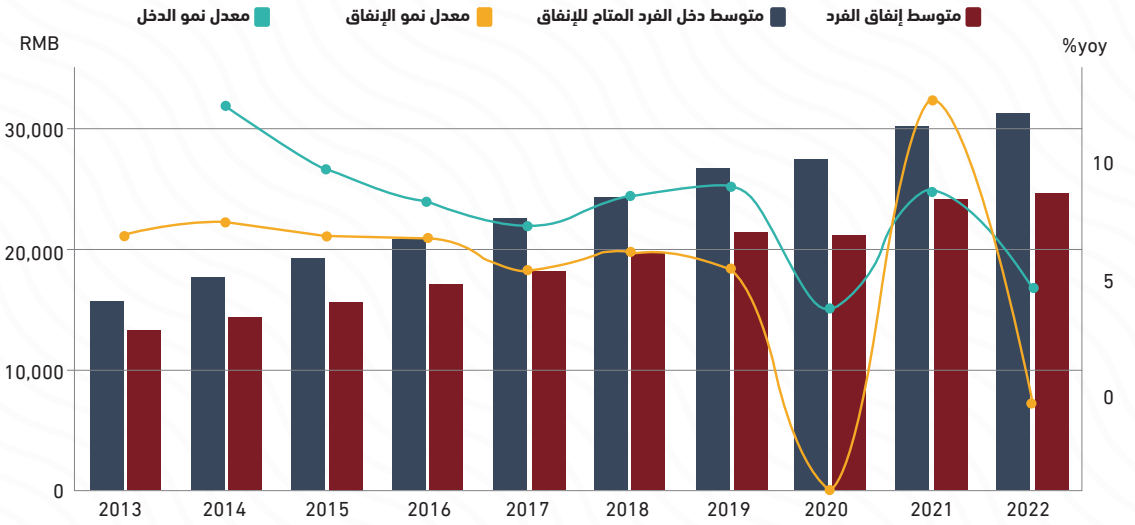

Source: Arendse Huld and Giulia Interesse, China's Middle Class – Growth, Policy, and Consumption, (China Briefing, May 24, 2023), https://bit.ly/4dJTiHQ, Accessed on Aug. 01, 2024.

لكن على الرغم من تحسن المستوى المعيشي المتوسط لسكان الصين، مع انضمام المزيد منهم إلى الطبقة المتوسطة، والتحسن الواضح في مستويات الدخول لكافة الفئات؛ فقد واجهت الجهود الحكومية في هذا الصدد – على ما يبدو – صعوبات خلال السنوات الماضية؛ إذ تباطأ الحراك الاجتماعي بشكل عام في عموم البلاد في القرن الحادي والعشرين، وذلك بعد عقود من التغير الاجتماعي السريع. ففي الفترة بين عامي 1996 و2014، حافظ 46.5% من الأبناء على نفس الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها آباؤهم، وكان 11.7% أسوأ حالاً من آبائهم، فيما مثل من هم أفضل حالاً من آبائهم نحو 41.8% فقط، وهذا يعني أن نحو 58.2% من الأبناء ما زالوا في نفس الطبقة الاجتماعية الخاصة بآبائهم أو أقل منهم[13].

وازدادت الصعوبات التي واجهتها سياسات الحكومة الصينية منذ جائحة كوفيد - 19، التي ضغطت تبعاتها الاقتصادية على معدلات نمو الدخل والإنفاق، وعلى الأخص في عامي 2020 و2022؛ وهو ما توضحه بيانات الشكل رقم (4)، فتراجع متوسط دخل الفرد كثيراً في عام 2020، كما لامس معدل نمو متوسط الإنفاق الصفر في نفس العام. هذا إضافة إلى أن تعديل البيانات وفقاً لمعدلات التضخم، يوضح أنه على الرغم من ارتفاع القيمة الاسمية لمتوسط الإنفاق بنسبة 1.8% في عام 2022، فإنه شهد انخفاضاً حقيقياً في ذلك العام مقارنة بالعام السابق، وبنسبة بلغت 0.2%.

وهناك صعوبة أخرى تواجه استراتيجية الصين في التعويل على الاستهلاك المحلي، ألا وهي أن الاتجاه العام المستقبلي المتوقع لعدد سكانها هو الانكماش الصافي، وهو قد دخل هذا الطور بداية من عام 2022. وبينما بلغ هذا العدد نحو 1.426 مليار نسمة في عام 2023، فمن المرجح تراجعه إلى نحو 1.313 مليار نسمة بحلول عام 2050، ما يعني أنه سينكمش بنحو 113 مليون نسمة خلال نحو 25 عاماً[14]. وعلى اعتبار أن عدد السكان متغير مؤثر رئيسي في الطلب الاستهلاكي، لذلك، فمن المتوقع تراجع قدرة السوق المحلي الصيني على استيعاب إنتاج البلاد من السلع، حتى وإن بقي عند مستواه الحالي، وبالأحرى فهو لن يكون بمقدوره استيعاب الزيادة المرتقبة في الإنتاج خلال الفترة المذكورة.

شكل (5): الفجوة بين الإنتاج والمخزون الصناعي في الصين
(يناير 2010 = 100 نقطة)

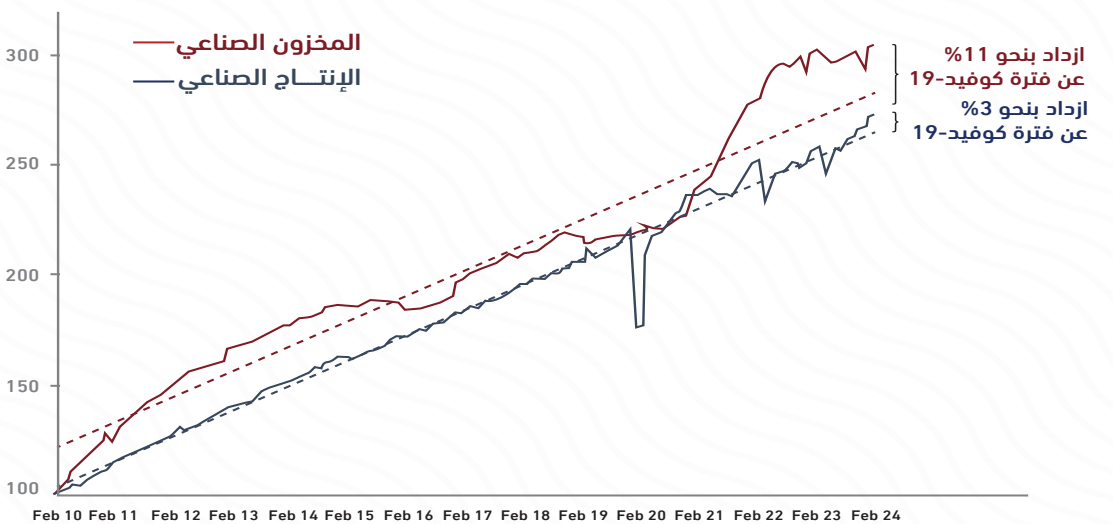

Source: Oxford Economics, China's Overcapacity 'Problem' In Five Charts, (Research Briefing, May 17, 2024), https://bit.ly/46SM2qV, Accessed on Aug. 01, 2024.

في ظل هذه الظروف؛ حيث زيادة كبيرة في الإنتاج، وزيادة أقل في الاستهلاك، فقد شهدت الأعوام القليلة الماضية تطوراً منذراً في حجم المخزون الصناعي في الصين؛ إذ طرأت زيادات متتالية عليه بداية من عام 2021، كما هو مبين في الشكل رقم (5)، وهو ما فاقم من الفجوة بين الإنتاج الصناعي من ناحية وحجم المخزون من ناحية أخرى. وترى مؤسسة أوكسفورد إيكونوميكس أن تلك الفجوة

نتجت عن توجه الحكومة الصينية مجدداً إلى "استراتيجية النمو كثيف الإنتاج"، من أجل ضمان تعافي اقتصادها. وقالت "إن عودة الصين إلى هذه السياسة انعكست آثارها السلبية على لقاءات مسؤوليها بنظرائهم في الولايات المتحدة وبعض دول الاتحاد الأوروبي، فوجه الأخيرين اللوم إلى الصين، مشيرين إلى أن سياستها تدفع منتجيها إلى تصدير منتجاتهم إلى أسواقهم بكثافة، وبأسعارٍ مخفضة بشكلٍ مفتعلٍ، أو بمعنى آخر أن "الصين ستتبع سياسة الإغراق تجاه أسواقهم"[15].

ثانياً: معادلة السعر وجودة المنتج

تبرز تساؤلات عدة، حول منطقية الطرح الغربي بشأن الطاقة الإنتاجية الصينية الفائضة، والانتقادات التي توجهها الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية للسياسات الاقتصادية الصينية؛ إذ إن الحديث عما يسمى بخطر الطاقة الإنتاجية الفائضة في حالة الدول هو في حقيقة الأمر مثير للاستغراب. لذلك، تبرز في هذا الصدد آراء أخرى مناقضة لوجهة النظر الغربية، وترى أن تلك الانتقادات غير ذات مضمون. وبالطبع فإن رأي الصين ليس هو المقصود في هذا الصدد؛ إذ من الطبيعي أن تكون الصين رافضة للانتقادات الغربية، باعتبارها هي المستهدفة بها. لكن هناك آراء أخرى -غير رأي الصين- ترى أن الانتقادات الغربية ليست إلا ورقة ضغطٍ جديدةٍ تستخدمها الأطراف الغربية ضد الصين، وأن تلك الانتقادات تتناقض مع أسس النظرية الاقتصادية، ولا تتماشى مع المواثيق التي أنشئ عليها النظام الاقتصادي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، ومواثيق عمل المؤسسات الاقتصادية الرئيسية ضمن هذا النظام.

1- منتج صيني رخيص

قبل التطرق إلى هذه الآراء وغيرها، من الضرورة بمكان تفسير أسباب امتلاك الصين للطاقة الإنتاجية الفائضة. وفي هذا الصدد؛ فإن الصين اعتمدت في اعتلاء صدارة الدول الأكثر مساهمة في الناتج الصناعي العالمي، ومن ثم امتلاك طاقة إنتاجية فائضة عن حاجتها المحلية، على استغلال ما تمتلكه من إمكانات وموارد اقتصادية. بمعنى آخر، فإن الصين اعتمدت على ما تعرفه النظرية الاقتصادية بـ"الميزات النسبية" التي لديها، واستطاعت تحويلها إلى ما تعرفه النظرية الاقتصادية أيضاً "ميزات تنافسية". وهذا أمر مشروع لا يمكن انتقاد أي دولة تقوم به؛ بل إن جميع الدول عليها أن تفعل ذلك. وهذا ما تؤكده النظرية الاقتصادية.

إن الميزة النسبية تعني "قدرة أي فرد أو شركة أو بلد على إنتاج السلع والخدمات بكلفة فرصة بديلة أقل من المنافس". وكان ظهور نظرية الميزة النسبية على يد الاقتصادي الإنجليزي، ديفيد ريكاردو عام 1817، عندما وضع النظرية الكلاسيكية للميزة النسبية، التي تشرح لماذا تلجأ الدول للاستيراد عندما يكون عمالها قادرون على إنتاج جميع السلع بكفاءة. وتتجلى فحوى هذه النظرية بوضوح في التجارة الدولية؛ إذ تصدر الدول المنتجات التي يمكنها إنتاجها بكفاءة نسبية أعلى من المنافسين، ويمكن قياس تلك الكفاءة من خلال مقارنة كلفة الإنتاج لمنتج معين بين عدة دول[16].

هـذا بالتحديـد مـا عملـت عليـه الصـين؛ إذ أنهـا سـعت إلى تعظيـم الاسـتفادة مـن الميـزة النسـبية التـي بيدها، ألا وهـو عنـصر العمـل المتوفـر بأعـداد اسـتثنائية، وبمـا لا ينافسـها فيـه أحـد. فهـي صاحبـة القـوة العاملـة الأكـبر عالميـاً، بعـدد قـدره البنـك الـدولي بنحـو 779.8 مليـون عامـل في نهايـة عـام 2023[17]؛ وهـو مـا يمثـل أكثـر مـن خُمـس الأيـدي العاملـة العالميـة، البالغـة 3.62 مليـار عامـل، أو بمعنـى أن هنـاك عامـلاً واحـداً صينيـاً عـلى الأقـل مـن بـين كل خمـس عمـال حـول العالـم.

لا تقتـصر الميـزة النسـبية التـي تمتلكهـا الصـين فيمـا يتعلـق بعنـصر العمـل، عـلى وفـرة هـذا العنـصر فقـط؛ بـل ترتبـط أيضـاً بانخفـاض كلفتـه. وعـلى الرغـم مـن أن الصـين ليسـت هـي صاحبـة العمالـة الأرخـص عـلى الإطـلاق في العالـم؛ إذ تسـبقها في ذلـك سـبع دول أخـرى، هـي عـلى الترتيـب: الدومينيـكان وبنجلاديـش وإثيوبيـا والمكسـيك والبرازيـل وكولومبيـا وبلغاريـا؛ فـإن مـا يميـز الصـين هـو امتـزاج رخـص الأيـدي العاملـة بهـا مـع الوفـرة الكبـيرة، مـا يضعهـا في مرتبـة لا ينافسـها فيهـا أحـد.

كمـا أنـه، وعـلى الرغـم مـن امتـلاك دول أخـرى عمالـة كبـيرة؛ فإنهـا تفتقـد لميـزة رخـص تلـك العمالـة مقارنـة بالصـين؛ فالهنـد عـلى السـبيل المثـال، لديهـا قـوة عاملـة قوامهـا نحـو 594 مليـون عامـلاً، لكـن الحـد الأدنـى لأجـر سـاعة العمـل في الصـين أقـل منـه في حالـة الهنـد بنحـو 21.7%، إذ بينمـا يبلـغ الحـد الأدنـى لأجـر سـاعة العمـل في الهنـد نحـو 2.8 دولار، فإنـه يبلـغ 2.3 دولار في الصـين[18]. وهـذا يعنـي أن صاحـب العمـل في الصـين يدفـع لعامليـه نصـف دولار أقـل مقابـل كل سـاعة عمـل، مقارنـة بنظـيره في الهنـد. وفـوق ذلـك، تبقـى الصـين متفوقـة عـلى الهنـد في جانـب وفـرة الأيـدي العاملـة، فالقـوة العاملـة الصينيـة تفـوق القـوة العاملـة الهنديـة مـن ناحيـة العـدد بنحـو 185.8 مليـون عامـل؛ وهـو مـا يعـزز ميزتهـا النسـبية مقارنـة بالهنـد.

شكل (6): الدول العشر الأقل كلفة لعنصر العمل (دولار/ساعة عمل)

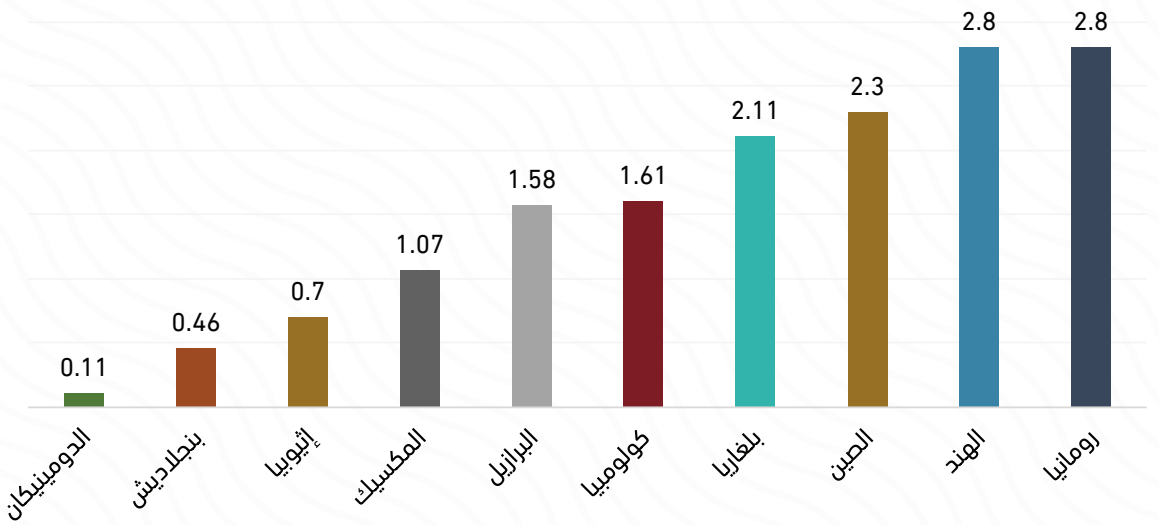

Source: Aadmi

على الرغم من ذلك، فلا يجب حصر أسباب تفوق الصين على نظرائها فيما يتعلق بعنصر العمل على عاملي الحجم والتكلفة، ومقارنة الصين بالهند بالذات تدلل على أن الميزة النسبية المتعلقة بعنصر العمل التي امتلكتها الصين على مدار العقود الماضية، تسهم فيها عوامل أخرى غير عاملي الحجم والتكلفة، ولعل أن أهم تلك العوامل هو تبني الصين سياسات اقتصادية ساعدتها على تحويل ميزتها النسبية في سوق العمل إلى ميزة تنافسية، وبما مكنها من تعظيم الاستفادة من مواردها البشري مقارنة بالدول المنافسة بها جميعاً بما في ذلك الهند.

وقد استفادت المنتجات الصينية من الكلفة المنخفضة لعنصر العمل لتحرز تفوقاً كبيراً على نظيرتها في الدول المتقدمة وفق عامل السعر؛ ويمكن توضيح ذلك من خلال مقارنة قيمة وحركة مؤشر الرقم القياسي لأسعار المنتجين في كل من الجانبين. وفيما ظل هذا المؤشر في حدود 50 نقطة في حالة الصين خلال الفترة منذ عام 2009 حتى عام 2023؛ فإن المؤشر الخاص بكل من الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان ودول الاتحاد الأوروبي (بما فيها ألمانيا)، ظل أعلى من 50 نقطة في معظم سنوات الفترة؛ وتجاوزت قيمته 75 نقطة، في كل من بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بداية من عام 2021؛ وعلى الرغم من انخفاضه بعد ذلك، فإنه ظل أعلى بكثير من نظيره في الصين[19].

شكل (7): الرقم القياسي لأسعار المنتجين في الدول والمناطق الأكثر تصنيعاً

(نقطة)

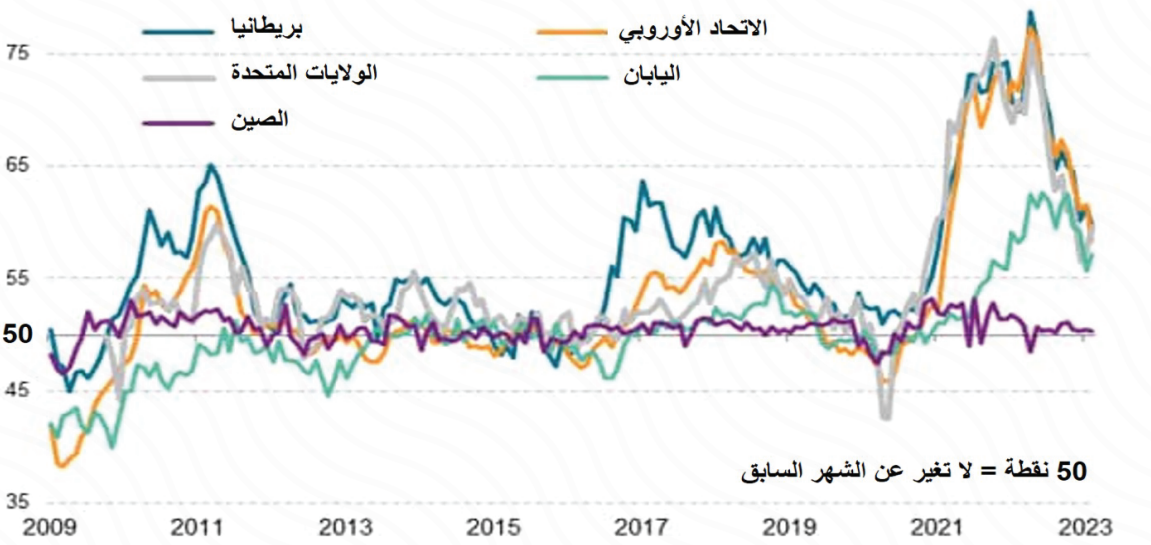

Source: Chris Williamson, Global Manufacturing Input Cost Growth Eases but Selling Prices Signal Stubborn Inflation, (S&P Global, Mar 01, 2023), https://shorturl.at/bldAm, Accessed on 22 Aug. 2024

هذا البون الواسع بين قيمة الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصينيين وحركته (الذي ظل مستقراً) من ناحية، وقيمة وحركة المؤشر ذاته في البلدان الأخرى (التي شهدت قفزات متواصلة) من ناحية

أخرى، جعلت أسعار المنتجات الصناعية الصينية مستقرة تقريباً طوال أكثر من عقد؛ بينما شهدت أسعار منتجات الدول المنافسة زيادات مستمرة وبمعدلات كبيرة، وهذا ما أعطى المنتجات الصينية قدرة متزايدة على المنافسة السعرية، ومن ثم توسيع حصتها في الأسواق الدولية، طوال الفترة المذكورة.

2- الجودة كعنصر منافسة

لا تعتمد تنافسية منتجات أي دولة على انخفاض سعرها فقط؛ بل تعتمد كذلك على عوامل أخرى إضافية، أهمها الجودة. فالجودة تعني قدرة المُنتَج على تلبية حاجات المستهلكين؛ والجودة أيضاً هي التي تشجع المستهلكين على إنفاق أموالهم من أجل الحصول على مُنتَج بعينه دون غيره. وعند اجتماع الجودة مع السعر المنخفض، فإن المنتج يصبح بمرتبة تنافسية لا تُضاهَى في مواجهة أي منتج آخر، حتى إذا كان المنتج الآخر أكثر جودةً منه بكثير. تنطبق هذه الحالة على المُنتَجات الصينية، التي وإن كان معظمها أقل جودة نسبياً مقارنة بنظيراتها من مُنتَجات الدول المتقدمة، لكنها تتمتع بمستوى جودة مقبول، بجانب سعرها المنخفض.

إن وصول الصين لهذه المرتبة لم يتحقق فقط من خلال امتلاكها ميزة نسبية في عنصر العمل، سواء أكان الأمر يتعلق بالحجم الكبير للقوة العاملة أم انخفاض كلفتها أم توافر المهارة لدى عناصرها، لكن تحقق ذلك كان عبر تمكن الصين من تحويل تلك الميزة النسبية إلى ميزة تنافسية، وهذه المهمة ليست بالمهمة السهلة؛ إذ إنها تحتاج، وفق الاقتصادي مايكل بورتر، الأستاذ في كلية هارفارد للأعمال، ثلاث استراتيجيات، وهي: قيادة الكلفة، وتنويع المنتج، والتركيز (الذي يتضمن كلاً من التركيز على الكلفة والتركيز على تنويع المنتج). والهدف من استراتيجية قيادة الكلفة – وفق بورتر – هو أن تصبح الجهة المصنعة أو المزودة للسلعة أو الخدمة – ينطبق الأمر على الشركة أو البلد – هي الأقل كلفة؛ ويتم تحقيق ذلك عبر إنتاج سلع ذات جودة قياسية للمستهلكين، بسعر أقل من المنتجات المماثلة. أما استراتيجية تنويع المنتج، فهي تتضمن تطوير سلع أو خدمات فريدة تختلف بشكل كبير عن المنتجات أو الخدمات التي يقدمها المنافسون، وهو يستوجب الاستثمار بشكل مستمر في البحث والتطوير للحفاظ على ميزات المنتج أو تحسينها. أما فيما يتعلق باستراتيجية التركيز فهي ترتبط بتطوير منتجات تتوافق مع احتياجات السوق، بمعنى تقديم المنتجات المتناسبة مع كل شريحة سوقية محددة ومستهدفة[20].

ووفق بورتر أيضاً، فإن الجهات -الشركات أو البلدان- التي تتبنى استراتيجيات بناء الميزة التنافسية ستجمع بين هوامش الربح المنخفضة لكل وحدة منتجة، وحجم المبيعات الكبير لتحقيق أقصى قدر من الربح. وسوف تسعى إلى إيجاد أفضل البدائل في تصنيع سلعة أو تقديم خدمة، عبر إنتاج سلع ذات جودة قياسية للمستهلكين، بسعر أقل من المنتجات المماثلة[21]. وهذا بالتحديد ما يبدو أنه المعادلة التي نجحت الصين في فك شفرتها، بما مكنها من التفوق على منافسيها، لتصبح هي "مصنع العالم"، ولتستحوذ على النسبة الأكبر من الناتج الصناعي العالمي. وفيما يلي سيتم توضح ذلك بالمؤشرات والدلائل.

لكن قبل ذلك يستوجب الأمر الإشارة إلى أن هناك مؤشر ذو دلالة مهمة، بشأن الميزة النسبية التي تمتلكها الصين فيما يتعلق بعنصر العمل، والذي ساعدها – من دون شك – في تعزيز جودة منتجاتها،

وهـذا المـؤشر إن كان يرتبـط بعنـصر العمـل أيضـاً؛ لكنـه يتعلـق هـذه المـرة بجانـب المهـارة. فوفقـاً لتيـم كـوك، الرئيـس التنفيـذي، لشركـة أبـل الأمريكيـة، فـإن "سـبب بنـاء الشركـة مصانـع لهـا في الصـين وليـس الولايـات المتحـدة، هـو ليـس انخفـاض تكاليـف العمالـة الصينيـة؛ فـإذا كان هـذا هـو الحـال، فيمكـن للشركـة أن تصنـع هواتفهـا في مواقـع أرخـص مـن الصـين؛ لكـن السـبب الرئيـسي هـو المهـارة المطلوبـة في هندسـة الأدوات؛ ومجموعة المهـارات المحـددة لـم تعـد متوفـرة في الولايـات المتحـدة، لكنهـا متاحـة بوفـرة في الصـين"[22].

وبالانتقـال إلى قضيـة جـودة المنتجـات الصينيـة، فـإن هـذه المنتجـات التـي تحـوز مراتـب متدنيـة في معايـير الجـودة مقارنـة بمنتجـات العديـد مـن البلـدان الأخـرى، وبخاصـة منتجـات الـدول المتقدمـة وعـلى رأسـها الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، أصبحـت الآن تتمتـع بمسـتويات مقبولـة مـن الجـودة؛ بـل إنهـا في بعـض الأحيـان تتفـوق في جودتهـا عـلى منتجـات تلـك الـدول. وهنـاك منتجـات متطـورة أصبـح إنتاجهـا مرتبـط باسـم الصـين فقـط، ومـن أهمهـا شـبكات الجيـل الخامـس، التـي تعتـبر الصـين هـي صاحبـة الحصـة الأكـبر عالميـاً في سـوقها، كمـا إنهـا صاحبـة أعـلى معـدل انتشـار لهـذا الجيـل المتطـور مـن الشـبكات[23]. ففـي الوقـت الـذي يصـل فيـه عـدد المسـتفيدين مـن الخدمـات المرتبطـة بهـذا الجيـل مـن الشـبكات في الصـين إلى نحـو 750 مليـون نسـمة، فـإن العـدد المناظـر لـه في الولايـات المتحـدة، ثانـي أكـبر سـوق لتلـك الشـبكات في العالـم، يبلـغ فقـط 212 مليـون نسـمة فقـط. أي أن حجـم السـوق الصينـي لتلـك المنتجـات يزيـد عـلى ثلاثـة أضعـاف حجـم السـوق لـدى أقـرب منافسـيها[24].

جدول (1): أهم الصادرات السلعية الصينية في عام 2023

	السلعة	القيمة (مليار دولار)	كنسبة من الصادرات الصينية (%)
1	الآلات والمعدات الكهربائية	899	26.5
2	الأجهزة الكهربائية بما فيها الكمبيوتر	512	15.1
3	السيارات والمركبات	192.7	5.7
4	الملابس والإكسسوارات الشخصية	153.9	4.6
5	البلاستيك والمواد البلاستيكية	132.5	3.9
6	الأثاث والمفروشات	121	3.6
7	منتجات الحديد والصلب	97.9	2.9
8	ألعاب الأطفال	89.1	2.6
9	الكيماويات العضوية	77.9	2.3

Source: Daniel Workman, China's Top 10 Exports, (World's Top Exports), https://shorturl.at/sr2n0, Accessed on 26 Aug. 2024.

كما أن هيكل الصادرات السلعية الصينية يعطي مثالاً واضحاً على مدى تطور منتجاتها، وكما هو موضح في الجدول رقم (1)، فالآلات والمعدات الكهربائية تمثل نحو 26.5% من الصادرات السلعية الصينية لعام 2023، بقيمة تبلغ 899 مليار دولار، فيما مثلت الأجهزة الكهربائية بما فيها الكمبيوتر 15.1% منها، وبقيمة تبلغ 512 مليار دولار؛ ثم جاءت السيارات والمركبات بنسبة 5.7%، وبقيمة تجاوز 192 مليار دولار. وتضم قائمة أهم الصادرات السلعية الصينية كل من الملابس والإكسسوارات الشخصية، والبلاستيك ومنتجاته، والأثاث والمفروشات، ومنتجات الحديد والصلب، وألعاب الأطفال، والكيماويات العضوية؛ وتمثل هذه المنتجات مجتمعة ما قيمته 672.3 مليار دولار، وما يناهز 19.9% من إجمالي الصادرات السلعية الصينية[25].

ثالثاً: لماذا الحديث عن الطاقة الصينية الفائضة؟

لا يمكن تفسير أسباب تواتر الحديث عن مفهوم "الطاقة الإنتاجية الصينية الفائضة" في الوقت الراهن، من دون قراءة السياق التاريخي والجيوسياسي المحيط بذلك. فعلى مدى عقود سابقة أثار تصاعد قدرات الصين التصديرية قلق حكومات الدول المتقدمة عموماً، كالولايات المتحدة ومعظم الاقتصادات الأوروبية، وبخاصة ألمانيا وفرنسا وإيطاليا، باعتبار أن زيادة صادرات الصين جاء على حسابها واقتطع من أسواق صادراتها؛ بل إن المنتجات الصينية أصبحت منافساً قوياً لمنتجاتها في أسواقها الوطنية.

1- الأمريكيون يفضلون المنتجات الصينية

في استبيان أجرته وكالة رويترز، في مايو 2023، لعينة شملت نحو 1000 مواطن أمريكي، للتعرف على آرائهم بشأن ما إذا كانوا يفضلون المنتج الأمريكي على المنتج الصيني أو العكس. عبر 29% من المشاركين عن تفضيلهم للمنتج الصيني على المنتج الأمريكي، ووصلت النسبة إلى 32% بين الرجال، 26% بين الإناث. ووصلت النسبة إلى 41% بين الشباب من الجيل Z (مواليد بداية منتصف تسعينات القرن الماضي، حتى عام 2010)، وبلغت النسبة 40% بين من هم من الجيل Millennials (مواليد بداية الثمانينات حتى منتصف التسعينات من القرن الماضي). ووصلت النسبة إلى 29% بين من هم من الجيل X (مواليد الفترة من منتصف الستينيات حتى نهاية السبعينيات من القرن الماضي). وتراجعت النسبة إلى 12% إلى من هم أكبر من ذلك[26].

لا تخلوا نتائج استطلاع رويترز هذا من دلائل بالنسبة لمكانة المنتجات الصينية لدى المواطنين الأمريكيين، وبالنسبة لقدرتها على منافسة المنتجات الأمريكية في الأسواق الأمريكية ذاتها؛ الدلالة الأولى هي أن ما يقرب من ثلث الأمريكيين يفضلون المنتجات الصينية على منتجات بلادهم، وهذا أمر مهم للغاية في هذا الصدد. والدلالة الثانية، هي أن هناك اتساع تدريجي في شريحة الأمريكيين الذين يفضلون المنتجات الصينية على منتجات بلادهم، ويمكن استنتاج ذلك من ارتفاع هذه

الشريحة بين الأجيال صغيرة السن من الأمريكيين، مقارنة بأولئك الذين هم من كبار السن؛ وهذا يعني أن هذه الشريحة في طريقها إلى الزيادة بشكل متسارع في المستقبل المنظور.

كما لم تخل نتائج الاستطلاع المذكور أيضاً من دلالات بشأن استعداد الأمريكيين لتحمل كلفة أعلى لشراء منتجات بدلاهم بدلاً من المنتجات الصينية؛ فبينما قال 48% من المشاركين فيه إنهم مستعدون لدفع أسعار أعلى من أجل الحصول على المنتجات الأمريكية بدلاً من المنتجات الصينية، فقد قال 52% من المشاركين إنهم غير مستعدين لفعل ذلك[27]. وهذا يعني أن أكثر من نصف الأمريكيين يفضلون المنتج الصيني على المنتج الأمريكي مادام أقل منه سعراً، وهذا أمر منطقي ومتوافق مع مبدأ الرشادة، الذي تقول به النظرية الاقتصادية.

بجانب ذلك، فللعامل السياسي دور مهم في تحديد توجه الأمريكيين بشأن المفاضلة بين منتجات بلادهم من ناحية والمنتجات الصينية من ناحية أخرى، إذ إن 36% من الأمريكيين المنتمين للحزب الديمقراطي يفضلون المنتجات الصينية على المنتجات الأمريكية، فيما تصل النسبة إلى 26% بين من ينتمون للحزب الجمهوري؛ وتبلغ نحو 22% بين المستقلين[28]. وهذا يعني أن أي تغير مستقبلي في الوجهة السياسية للولايات المتحدة، وفقاً لنتائج الانتخابات الرئاسية المتوالية كل أربع سنوات، وما يتبعها من تغيرات في طبيعة الإدارة الأمريكية وتوجهاتها، هو أمر له تأثير نوعي في الوضع التنافسي للمنتجات الصينية بالأسواق الأمريكية؛ إذ إنه كلما تولى الإدارة الأمريكية سياسيين ينتمون للحزب الديمقراطي، أو ذوي ميول ديمقراطية، فإن ذلك سيعني فرصاً أكبر لتوسيع المنتجات الصينية حصصها من الأسواق الأمريكية.

مع تناول ذلك في ظل نتائج مسح أجراه مركز بيو للأبحاث في عام 2023، بشأن التفضيلات السياسية للأمريكيين[29]، يتضح أن هذا الأمر قريب إلى الحدوث إلى حد بعيد في المستقبل المنظور، وهذا ما سيتم إثباته فيما يلي. فقد أظهر المسح أن صغار السن من الأمريكيين لا يميلون إلى الحزب الجمهوري، على عكس كبار السن؛ إذ بلغت نسبة من يفضلون الحزب الجمهوري بين الشباب (25-18 عاماً) نحو 21% فقط، فيما يفضل نحو 34% منهم الحزب الديمقراطي. ومع الأخذ في الاعتبار أن نسبة تفضيل الحزب الجمهوري هي أعلى بين كبار السن من الأمريكيين، بحيث تصل إلى 43%، ثم تتراجع تدريجياً بين الفئات السنية الأقل، لصالح الحزب الديمقراطي وغيره من الأحزاب، فإن ذلك يعني أن حظوظ السياسيين ذوي التوجهات الجمهورية في الفوز بالانتخابات الرئاسية الأمريكية ستكون أصعب بمرور الزمن؛ وهو ما سيدفع البلاد وإداراتها -ومن ثم سياساتها تجاه الصين ومنتجاتها- نحو الصبغة الديمقراطية. وبوضع هذه النتيجة بجانب نتيجة استطلاع وكالة رويترز الذي توصل إلى تفضيل الأمريكيين ذوي التوجهات الديمقراطية للمنتجات الصينية على منتجات بلادهم، فسنخلص إلى أن السوق الأمريكية ستكون أكثر ميلاً إلى تفضيل المنتجات الصينية على الأمريكية كلما تقدمنا إلى المستقبل.

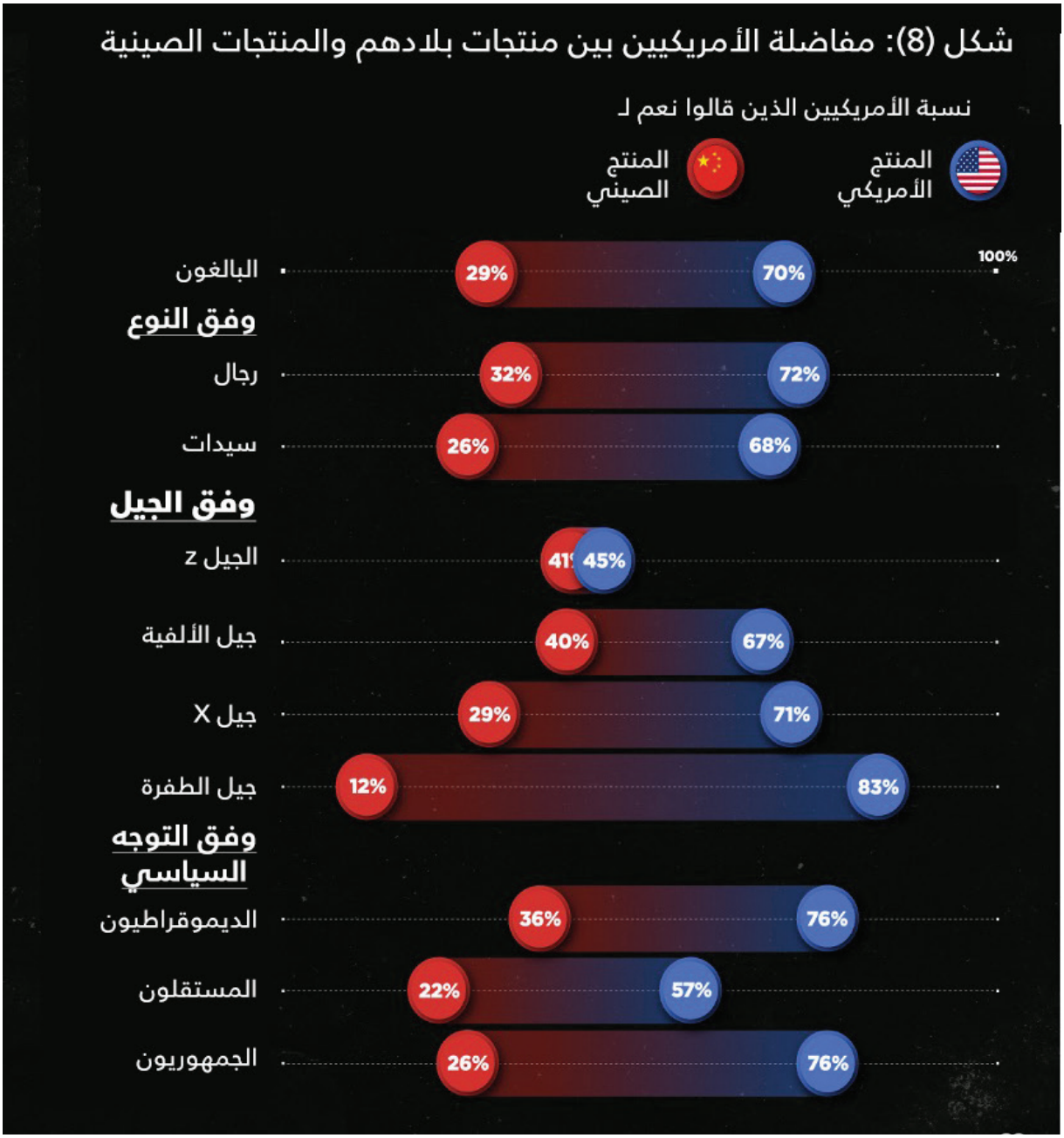

Source: Avery Koop, Does "Made in America" Still Matter to Consumers? (Visual Capitalist, July 19, 2023), https://shorturl.at/ODRVf, Accessed on 22 Aug. 2024.

وهنـاك مـؤشرات يمكـن مـن خلالهـا القـول إن هـذا الأمـر حـادث بالفعـل، وإنـه في طريقـه إلى التوسـع مسـتقبلاً؛ فقبـل أربعـين عامًـا، كان 80% مـن السـلع التـي يشـتريها الأمريكيـون مـن صنـع منتجـين أمريكيـين، لكـن بحلـول عـام 2009، تقلصـت النسـبة إلى 65%، ثـم إلى 51% بحلـول عـام 2014. والآن، ينتـج المصنعـون

الأمريكيون نحو 11% فقط من السلع التي يشتريها الأمريكيون[30]. وفي ظل هذه التطورات، يبدو أن المنتجات غير الأمريكية، بما فيها المنتجات الصينية، سيكون لها مكانة متعاظمة في الأسواق الأمريكية خلال السنوات المقبلة. وإن وجب التنويه إلى ضرورة توخي الحذر في الاعتماد على هذه النتيجة، لاسيما أنه يظل مرهوناً بمدى استمرار التوجهات القائمة على حالها.

وبطبيعة الحال، فإن العوامل المرتبطة بالتطورات الداخلية بالولايات المتحدة، سواء أكانت الاجتماعية أم السياسية، وتأثيرها في تفضيل الأمريكيين للمنتجات الصينية، تظل عوامل مساعدة؛ لكن العامل الأهم، في دفعهم في هذا الاتجاه هو تنافسية المنتجات الصينية مقارنة بالمنتجات الأمريكية، وفق مؤشري السعر والجودة. ولا ضير من التأكيد -هنا مرة أخرى- على أن المنتجات الصينية تتفوق الآن على نظيرتها الأمريكية وبفارق كبير في التنافسية السعرية؛ كما أنها أحرزت تقدماً كبيراً وفق مؤشر الجودة، كما سبقت الإشارة والتوضيح في مواضع سابقة.

وفي ظل أن ما ينطبق على الأسواق الأمريكية ينطبق بشكل كبير على الأسواق الأوروبية وغيرها من أسواق الدول المتقدمة، فيمكن القول إن المنتجات الصينية فرضت نفسها على الأسواق العالمية، ليس بسبب السياسات الاقتصادية غير التنافسية التي تتبناها الصين، وليس بسبب الطاقة الإنتاجية الفائضة التي لديها، كما تروج الدول الغربية، لكن بسبب تمتعها بقدرات تنافسية كبيرة، بما مكنها من دخول تلك الأسواق وفق قوانين العرض والطلب. بل والأكثر من ذلك، فإن المنتجات الصينية تمكنت من حيازة رضا شريحة آخذة في الاتساع بين مستهلكي الدول المتقدمة، على الرغم من قيام حكومات تلك الدول بفرض قيود جمركية وغير جمركية على وارداتهم من المنتجات الصينية؛ ومن ثم فإن هذه المنتجات كان بإمكانها فعل المزيد في حال عدم إقدام الحكومات على فعل ذلك.

2- استمرار التفوق رغم القيود

في حالة الولايات المتحدة، التي تعد مثالاً صارخاً على المنافسة الاقتصادية مع الصين، وصل الأمر إلى أن تحول الميزان التجاري تجاه الأخيرة إلى العجز المزمن والكبير؛ كما أصبحت الصين قبلة للاستثمارات الأمريكية، وبالقدر الذي بات يمثل مصدر قلق لدى صانعي السياسات الاقتصادية الأمريكيين تجاه مستقبل اقتصاد بلادهم وتفوقه. ووفق بيانات وزارة التجارة الأمريكية، بلغ العجز التجاري الأمريكي تجاه الصين نحو 367.4 مليار دولار في عام 2022[31]، وهو مرشح للزيادة في المستقبل؛ إذ بينما زادت الواردات الأمريكية من الصين بنحو 6.3% في ذلك العام، فإن الصادرات الأمريكية للصين لم تزد بأكثر من 1.7%.

بالتوازي مع ذلك، أصبحت الصين منذ زمن وجهة مفضلة للاستثمارات الأمريكية، في ظل انخفاض تكلفة الإنتاج بها. وقد أظهرت بيانات وزارة التجارة الأمريكية أيضاً أن القيمة التراكمية للاستثمارات الأمريكية في الصين بلغت نحو 126.1 مليار دولار في عام 2022، فيما بلغت الاستثمارات الصينية بالولايات المتحدة 28.7 مليار دولار في نفس العام. ويزداد الأمر وضوحاً بمعرفة أن رصيد الاستثمارات الأمريكية في الأسواق الصينية ينمو بمعدل أعلى من نمو رصيد الاستثمارات الصينية في الولايات المتحدة. فبينما زادت

الاستثمارات الأمريكية في الصين بنحو 9%، أو 10.4 مليار دولار، في عام 2022، فلم يتجاوز نمو الاستثمارات الصينية بالولايات المتحدة في نفس العام نحو 7.2%، أو ما قيمته 1.9 مليار دولار[32]. هذا يعني أنه في مقابل كل دولار تستقبله الولايات المتحدة من الاستثمارات الصينية، فإنها ترسل مقابله دولارين تقريباً من استثماراتها إلى الصين.

يأتي ذلك بعد سنوات من اتباع صانعي السياسات الأمريكيين، ولاسيما في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في ولايته الأولى، إجراءات تقييدية لتدفق المنتجات الصينية إلى بلادهم؛ وأيضاً لمنع تدفق الاستثمارات الأمريكية نحو الصين في المقابل. وبدا ذلك جلياً في سياسة "أمريكا أولاً"، التي تبناها ترامب، بهدف منع ما سماه "تصدير الوظائف الأمريكية إلى الصين". وقد استمرت هذه السياسات الاقتصادية الأمريكية تجاه الصين، حتى بعد ترك ترامب لمنصبه لدى انتهاء ولايته الأولى، إذ لم تلغ إدارة الرئيس بايدن أي رسوم جمركية كانت مفروضة على المنتجات الصينية، كما أن سياستها تجاه الاستثمارات الصينية في الولايات المتحدة، أو الاستثمارات الأمريكية في الصين لم تتغير.

وقد تزامنت السياسات الاقتصادية الأمريكية في مواجهة الصين مع سياسات أوروبية مماثلة، وازداد الأمر حدة عندما تبنى الاثنان مبادرات تنافس مبادرة "الحزام والطريق" الصينية، مثلما فعلت الولايات المتحدة إبر إطلاقها مبادرة "إعادة بناء عالم أفضل"، ومثلما فعل الاتحاد الأوروبي عبر إطلاقه استراتيجية "البوابة العالمية"، وكما فعل الاثنان معاً لدى تبنيهما مبادرة "الممر الاقتصادي"، الذي يربط قارة أوروبا مع الهند، وهي المبادرة التي حازت دعماً كبيراً من إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن، في دليل على عدم تغير النهج الاقتصادي الأمريكي تجاه الصين في عهده مقارنة بسلفه ترامب. ففي خطاب إطلاق المشروع، قال بايدن: "إنني فخور بالإعلان عن توصلنا لاتفاق تاريخي، من أجل إقامة ممر اقتصادي جديد بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا. كجزء رئيسي من هذا الاتفاق، سنقوم بالاستثمار في السفن والسكك الحديدية من الهند إلى أوروبا، مما سيجمع الموانئ عبر قارتين، ويطلق العنان لفرصٍ لا حصر لها". فيما قال آموس هوكستين، كبير مستشاري بايدن لشؤون أمن الطاقة العالمية: "إننا نقدم نموذجاً وعرضاً مختلفاً عمّا تقدمه الصين. هذا الممر الاقتصادي لا يُغرِق البلدان في الديون، ويلتزم بأعلى المعايير. هذا هو العرض البديل الذي تقدمه الولايات المتحدة مع شركائها"[33].

إن الممر الاقتصادي المقصود هنا يبدو في ملامحه التفصيلية بديلاً مباشراً لمبادرة الحزام والطريق الصينية؛ إذ يهدف المشروع إلى إنشاء خطوط للسكك الحديدية، وربط الموانئ البحرية، لتعزيز التبادل التجاري وتسهيل مرور البضائع. ويهدف كذلك إلى تيسير عملية نقل الكهرباء المتجددة والهيدروجين النظيف عبر كابلات وخطوط أنابيب، من أجل تعزيز أمن الطاقة، ودعم جهود تطوير الطاقة النظيفة. بالإضافة إلى أنه يهدف إلى تنمية الاقتصاد الرقمي عبر الربط والنقل الرقمي للبيانات من خلال كابلات الألياف البصرية[34]. وتبدو محاور هذه المبادرة متماثلة بشكل شبه تام مع محاور مبادرة الحزام والطريق الصينية، وهو بالطبع أمر مقصود لكي تكون بديلاً عنها.

هـذه هـي الظـروف التـي يأتـي في سـياقها الحديـث حـول قضيـة "الطاقـة الإنتاجيـة الصينيـة الفائضـة"، والتـي تسـتخدمها الولايـات المتحـدة، وبعـض الـدول الأوروبيـة، كورقـة ضغـط وسـلاح اقتصـادي جديـد توجهـه نحـو الصـين. مـا قـد يعنـي أننـا بصـدد حلقـة جديـدة مـن الحـرب الاقتصاديـة بـين الولايـات المتحـدة والصـين، مـن شـأنها تعميـق حالـة الانقسـام التـي يعيشـها الاقتصـاد العالمـي، بينمـا في المقابـل تظـل أي طاقـة فائضـة لـدى أي دولـة هـي فرصـة لاسـتغلالها في إنتـاج السـلع والمنتجـات الممكنـة مـن حيـث الكـم والنـوع، وتصديرهـا للـدول التـي تحتاجهـا، وبأسـعار منخفضـة قـدر الإمـكان، وليسـت هـذه سـوى الغايـة التـي يقـوم عليهـا التبـادل التجـاري بـين الـدول، والتـي مـن شـأنها تحسـين مسـتويات المعيشـة والارتقـاء بمعـدلات التنميـة حـول العالـم.

رابعاً: الصين والاقتصاد الدولي منافع متبادلة

تعتـبر الصـين مـن الـدول التـي كان انضمامهـا لمنظمـة التجـارة العالميـة انضمامـاً متأخـراً؛ إذ إنهـا حصلـت عـلى عضويـة المنظمـة في ديسـمبر مـن عـام 2001[35]، بمـا يعنـي أنهـا لـم تكـن جـزءاً مـن مفاوضـات تحريـر التجـارة العالميـة، التـي اسـتمرت نحـو 48 عامـاً، منـذ اطلاقهـا في عـام 1947[36]، تحـت مظلـة الاتفاقيـة العامـة للتعريفـات والتجـارة "الجـات"[37]، حتـى تاريـخ قيـام منظمـة التجـارة العالميـة في عـام 1995[38]. لكـن ولأن قيـام التجـارة بـين الـدول يعتمـد عـلى أسـباب ومـبررات متوافـرة منـذ قديـم الأزل، فقـد انخرطـت الصـين في الاتجـار مـع العالـم قبـل انضمامهـا إلى منظمـة التجـارة العالمية، ونظـام بريتـون وودز برمتـه. وبالطبع اسـتفادت الصـين مـن المنـاخ الـذي وفرتـه قواعـد تحريـر التجـارة العالميـة، سـواء أكان في إطـار اتفاقيـة الجـات، أم تحـت مظلـة المنظمـة فيمـا بعـد.

1- كيف استفادت الصين من التجارة الدولية؟

شـهد العقـد الـذي سـبق انضمـام الصـين لمنظمـة التجـارة العالميـة قفـزة كبـيرة في صادراتهـا السـلعية، التـي ارتفعـت قيمتهـا مـن نحـو 84.9 مليـار دولار في عـام 1992 إلى 266.1 مليـار دولار في عـام 2001[39]، كمـا هـو مبـين في الشـكل رقـم (9). ويعنـي ذلـك أن قيمـة الصـادرات الصينيـة تضاعفـت بأكثـر مـن ثـلاث مـرات خـلال عقـد واحـد فقـط، وأنهـا حققـت طـوال العقـد نمـواً سـنوياً بنحـو 14% في المتوسـط. ويبـدو أن انضمـام الصـين للمنظمـة سـاعدها بشـكل أكـبر عـلى زيـادة صادراتهـا، التـي ارتفعـت مـن نحـو 266.1 مليـار دولار في عـام الانضمـام، إلى نحـو 1898.5 مليـار دولار بنهايـة العقـد التـالي لذلـك الحـدث[40]؛ وهـذا يعنـي أن قيمـة صادراتهـا السـلعية تضاعفـت بنحـو 7 مـرات، وحققـت نمـواً سـنوياً بنحـو 22% في المتوسـط خـلال ذلـك العقـد.

لكـن وعـلى الرغـم مـن الفـارق الكبـير في وتـيرة توسـع الصـادرات السـلعية للصـين في العقـد التـالي لانضمامها للمنظمـة مقارنـة بالعقـد السـابق لذلـك، فهـذا لا يعنـي أن كل التوسـع الـذي حـدث يعـود فقـط إلى أنهـا أصبحت عضـواً بالمنظمـة، لكنـه يعـود في معظمـه إلى مـا تمتلكـه السـلع الصينيـة مـن ميـزات تنافسـية مقارنـة بمنتجـات الـدول الأخـرى كمـا سـبق التوضيـح؛ كمـا إن هنـاك العديـد مـن الأدلـة التـي يمكـن سـوقها في هـذا الإطـار للتدليـل عـلى ذلـك، وهـو مـا سـيتم في الجزئيـة التاليـة.

شكل (9): التجارة الخارجية للصين قبل وبعد انضمامها لمنظمة التجارة العالمية
(مليار دولار)

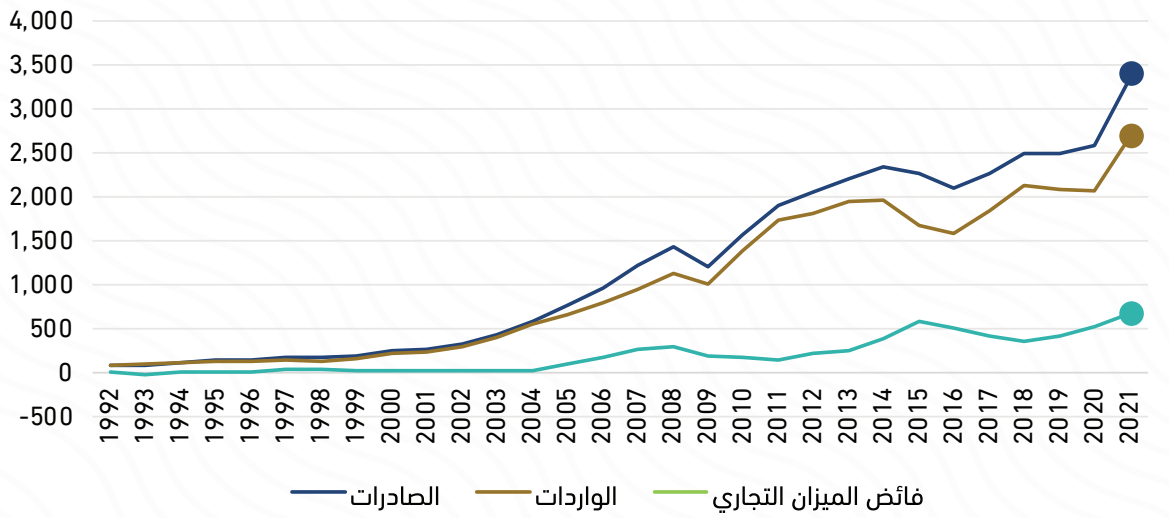

Source: World Trade Integrated Solutions (WTIS)

أول هذه الأدلة هو تفوق الصين في نشاط التصدير على الدول التي ظلت مسيطرة على ذلك النشاط لعقود، وعلى رأسها الولايات المتحدة وألمانيا واليابان؛ فالصين ظلت طوال العقود الماضية قادرة على التوسع في الإنتاج، وقد منحها بُعد اقتصادها عن مستويات التشغيل الكامل فرصة المحافظة على الكلفة الإنتاجية لسلعها عند مستويات منخفضة، فاستطاعت تلك المنتجات مواصلة التفوق في المنافسة السعرية، في مواجهة منتجات الدول المتقدمة، التي بلغت اقتصاداتها مستويات مرتفعة من استغلال الطاقات الإنتاجية، واقتربت من مستويات التشغيل الكامل (وفق النظرية الاقتصادية)، حتى لم يعد بمقدورها تحقيق الأهداف المتعلقة بتدنية التكاليف.

هذا الأمر – بالتحديد – دفع الصين إلى التقدم على سلم التصدير، إلى أن أصبحت هي أكبر دولة مصدرة للسلع في العالم في عام 2009[41]، كما أنها حافظت على تلك المكانة منذ ذلك الحين. ولعل احتفاظها بتلك المكانة على هذا النحو، على الرغم من تعرض منتجاتها لكثير من القيود الجمركية وغير الجمركية في أسواق الدول الغربية، وبخاصة الولايات المتحدة، يقدم دليلاً حياً على أن هذا التفوق الصيني يعود إلى أسباب وعوامل اقتصادية حقيقية.

فقد شهدت السنوات الأخيرة، حرباً تجارية بين الولايات المتحدة والصين، وخصوصاً عندما شرع الرئيس الأمريكي الأسبق، دونالد ترامب في ولاياته الرئاسية الأولى، في فرض رسومٍ جمركيةٍ على واردات بلاده من الحديد والألمونيوم في شهر مارس 2018، وبنسبة بلغت 25% على واردات الحديد، و10% على واردات الألمونيوم. وكانت الصين هي المستهدف الأول من تلك الخطوة، وذلك في ظل ثلاثة حقائق رئيسية؛

أولها إعلان ترامب ذاته– آنذاك– أن قراره يهدف إلى حماية صناعة الحديد والألمونيوم الأمريكية في مواجهة نظيرتها الصينية، واعتباره أن القرار من أجل ما أسماه "حماية الأمن القومي الأمريكي". وما يعضد ذلك هو أن الصين أصبحت بالفعل – خلال السنوات السابقة لذلك - هي أكبر منتج للصُلب والألمنيوم، وكان ذلك على حساب الولايات المتحدة. أما الحقيقة الثانية، فهي أن الهدف الذي كان معلناً لتلك الرسوم هو تقليص العجز التجاري الأمريكي، الذي بلغ 566 مليار دولار في عام 2017؛ وكانت حصة الصين بمفردها من ذلك العجز هي نحو 375 مليار دولار، أو 66.3% من الإجمالي، أي بنحو الثلثين تقريباً[42].

أما الحقيقة الثالثة، وذات الدلالة الكبيرة فيما يتعلق باستهداف الرسوم الجمركية الأمريكية المذكورة للصين، فهي أنه في الوقت الذي قام فيه ترامب –فيما بعد- بتعليق تطبيق الرسوم على واردات بلاده من الصلب والألمونيوم من عدة بلدان، فقد توصلت وزارة التجارة الأمريكية، في مايو عام 2018، لترتيبات مع عدة دول تقضي بعدم فرض رسوم على نسبة معينة من صادراتها من المعدنين إلى الولايات المتحدة، وبمقتضى ذلك تم إعفاء كل من أستراليا والأرجنتين والبرازيل وكندا والمكسيك وكوريا الجنوبية من الرسوم الجديدة على الصلب؛ فيما تم إعفاء كل من أستراليا والأرجنتين وكندا والمكسيك من الرسوم على الألومنيوم[43]. لكن على الرغم من ذلك، فإن الصين ظلت خارج نطاق الإعفاءات، وفُرضت الرسوم كاملة على صادراتها من المعدنين إلى الولايات المتحدة.

وبعد ذلك التاريخ اتخذت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين منحىً حاداً؛ إذ تبارت كل منهما في فرض الرسوم الجمركية على صادرات الطرف الآخر إلى أسواقها، في موجات متتالية من التصعيد والتصعيد المضاد، وخلال الفترة 8 مارس 2018 حتى 24 أغسطس 2019، اتخذت الدولتان بشكل تبادلي ما يصل إلى 18 إجراءً تجارياً عدائياً ضد بعضهما؛ فتبادلتا فرض الرسوم الجمركية على منتجات بعضهما، إلى أن وصل حجم المنتجات المتضررة بسبب ذلك - خلال الفترة المذكورة فقط - إلى ما قيمته 1.547 تريليون دولار. وبجانب ذلك، قام كل من البلدين بوضع شركات الطرف الآخر ضمن قوائم سوداء، بما يقضي بمنع التعاملات التجارية والاستثمارية معها، وكان التضييق الكبير على أنشطة شركة هواوي الصينية في الأسواق الأمريكية، وملاحقتها ومسؤوليها قانونياً أيضاً، خير مثال على ذلك.

وعلى الرغم من أن الفترة المذكورة (8 مارس 2018 حتى 24 أغسطس 2019) تخللها إعلان الولايات المتحدة الأمريكية والصين التوصل إلى هدنات تجارية، والتوقف عن فرض الرسوم الجمركية على منتجات بعضهما بعضاً، لكن سرعان ما انهارت الهدنات سريعاً، في ظل كل من الطرفين بموقفه، وعدم رغبة أي منهما في تقديم تنازلات للطرف الآخر، ما أدى إلى تعقد المفاوضات التجارية بينهما.

وإذا ارتبطت أكثر مراحل النزاع التجاري الأمريكي الصيني احتداماً باسم الرئيس الأمريكي الأسبق، دونالد ترامب، فإن تعامل الإدارة الأمريكية تجارياً مع الصين، لم يختلف كثيراً في عهد إدارة جو بايدن، الذي وعلى الرغم من أنه وصف الصين أكثر من مرة بأنها "منافس" وليست "عدواً"، فإن موقفه الحقيقي على الأرض، لم يسمح للصين –حتى لو كانت منافسة- بأن تسبق الولايات المتحدة. وتبنت إدارته موقفاً لخصته تصريحات بعض المسؤولين الأمريكيين في القول بأن "الضغط الاستراتيجي على الصين لن يضعف، ولن يتغير المسار العام لاحتواء الصين على مختلف الصعد، بما في ذلك الجانب الاقتصادي"[44].

وليست الحالة المذكورة هذه سوى جزء يسير من محاولات الولايات المتحدة للضغط الاقتصادي على الصين، وتقييد تدفق منتجاتها على الأسواق الأمريكية خلال السنوات الماضية، فهناك الكثير من الأمثلة التي يضيق المجال لذكرها هنا؛ لكن على الرغم من كل تلك الضغوط والممارسات التجارية التقييدية، فقد استمرت المنتجات الصينية في التدفق على الأسواق الأمريكية، واستمرت الصين هي الشريك التجاري الأكبر للولايات المتحدة، وظلت هي كذلك صاحبة الفائض التجاري الأكبر تجاهها. وما يصدق على الأسواق الأمريكية –فيما يتعلق باستمرار تدفق المنتجات الصينية- يصدق إلى حد بعيد على باقي الأسواق، بما في ذلك أسواق أوروبا والدول المتقدمة من دون استثناء؛ وهو ما سمح للصين في توسيع حصصها من أسواق التصدير العالمية.

وفي ختام هذه الجزئية لا بد من الإشارة إلى أنه إذا كانت الصين قد أصبحت أكبر دولة تجارية في العالم من حيث القيمة الإجمالية لوارداتها وصادراتها السلعية، بداية من عام 2013؛ فقد كانت الولايات المتحدة تشغل هذه المكانة في السابق، ولقد تغيرت الدولة التي تحمل هذا اللقب عدة مرات في الماضي، ومن المرجح أن تستمر في التغير في المستقبل القريب والبعيد أيضاً. ففي القرن التاسع عشر، كانت بريطانيا تُعرف باسم "ورشة العالم"، وحكمت إمبراطورية عالمية قائمة على التجارة. وبحلول القرن الحادي والعشرين، أصبحت الصين هي "مصنع العالم"؛ ومع ذلك، فلا بد من الإشارة أيضاً إلى أنه ليست هذه المرة الأولى التي تصل فيها الصين إلى هذه المرتبة، فهي كانت في كثير من الأحيان أكبر مصدر للسلع في العالم في القرون السابقة، وبخاصة إبان فترة طريق الحرير القديم[45]، لكنها فقدت تلك المكانة فيما بعد لصالح قوى أخرى، وإذا كانت هي تستعيد هذه المكانة الآن، فإن عجلة التاريخ لا تتوقف عن الدوران، ولا بد أنها ستفقدها يوماً ما في المستقبل لصالح قوى أخرى، سواء أكانت من القوى الاقتصادية المعروفة الآن، أم لصالح قوى أخرى غير تقليدية.

هذا الأمر يعني أن ما يحدث الآن ليس بالأمر المستغرب، وأن صعود الصين -أو غيرها- إلى قمة النظام التجاري الدولي ليس منافياً للقواعد التجارية، كما أنه ليس مضراً بالنظام التجاري ذاته، والأكثر من ذلك فهو لا يُعد انتصاراً للدولة الصاعدة – التي هي الصين في هذه الحالة - على الدول الأعضاء في ذلك النظام، بما فيها الدول التي خسرت مكانتها كأكبر دول مصدرة لصالح الصين؛ إذ يمكن لهذه الدول أن تستعيد مكانتها، في حال تغيرت الظروف الدولية في المستقبل. كما أن الطريق مفتوح أمام دول أخرى أيضاً لكي تنافس بدورها، عبر استغلال ما لديها من ميزات وقدرات اقتصادية، في إنتاج سلع قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية، وفق مؤشري السعر والجودة معاً.

وبناءً على ذلك فلابد من قبول فكرة الصعود الاقتصادي للدول القادرة على ذلك، واعتباره جزءاً من التغيرات التي تطرأ على النظام الاقتصادي العالمي بشكل مستمر، من خلال صعود قوى اقتصادية جديدة، وانضمامها للقوى الاقتصادية التقليدية. ولا بد من قبول فكرة أن الاقتصادات النامية من حقها أن تتطور، وأن تنتقل –إن استطاعت- إلى فئة الاقتصادات الصاعدة يوماً ما، ومن ثم الانتقال –إن استطاعت أيضاً- إلى مصاف الاقتصادات المتقدمة في نهاية المطاف، كغاية نهائية لجميع الدول والشعوب حول العالم؛ ولا بد من الاعتراف بأن التقدم والتطور ليس حكراً على أحد، كما أن التخلف والتأخر ليس قدراً أزلياً لأحد.

2- مستفيدون آخرون غير الصين

إذا كانت الصين حققت مكاسباً كبيرةً من التصدير بكثافة، سواء قبل انضمامها لمنظمة التجارة العالمية أم بعده؛ فهذا لا يعني أنها الوحيدة التي استفادت من ذلك؛ بل إن جميع الأسواق التي استقبلت الصادرات الصينية الرخيصة استفادت أيضاً، إذ إنها تمكنت من تأمين احتياجاتها من السلع - أو نسب كبيرة من الاحتياجات - بفاتورة أقل منها في حال تم استيراد السلع من دول أخرى ذات كلفة إنتاجية أعلى من ا لصين .

- **المستهلكون أول المستفيدين**

إن المستهلكين في الدول المستوردة للمنتجات الصينية يستفيدون من كلفة الإنتاج الصينية المنخفضة، فانخفاض الكلفة منقول إليهم ضمن المنتج الصيني الذي يشترونه؛ ولا ريب أن هذا مكَّن هؤلاء المستهلكين من تأمين احتياجاتهم بكلفة أقل، وهو ما انعكس على ميزانية أسرهم، وعلى المستويات المعيشية في بلدانهم على المستوى الكلي.

فعلى سبيل المثال، تبلغ كلفة إنتاج بنطال الجينز بالولايات المتحدة تسعة أمثالها بالصين، ما يعني أن المستهلك الأمريكي إذا كان مطلوباً منه دفع 90 دولاراً لشراء بنطالٍ أنتجته شركة أمريكية داخل حدود بلاده، فإنه لن يدفع أكثر من 10 دولارات لشراء نفس البنطال من إنتاج نفس الشركة لكن عبر مصنعها بالصين[46]. ولقد تراجعت مبيعات الجينز باهظ السعر، الذي لا يقل عن 200 دولار للوحدة، بنسبة 40% في الولايات المتحدة، منذ بداية جائحة كورونا؛ وبدا الأمريكيون –بدلا من ذلك- أكثر إقبالاً على الجينز منخفض السعر. كما إنه، وخلال عام 2020 أنفق الأمريكيون نحو 17 مليار دولار على مشتريات الجينز، أي أقل بنحو 5% عنه في عام 2014، الذي بلغت مشترياتهم منه نحو 18 مليار دولار. ويعود ذلك إلى أن نسبة كبيرة من الأمريكيين تعرضت لفقد وظائفها في ظل الجائحة، ووصل عدد من يستفيدون من إعانات البطالة في عموم البلاد في بداية الأزمة إلى نحو 30 مليون شخصاً، وفق بيانات وزارة العمل الأمريكية. كما أن نسبة كبيرة ممن لم يفقدوا وظائفهم – في حينه - أصبحوا قلقين على مستقبلهم المهني، بسبب تنامي توقعات الركود الاقتصادي طويل الأجل[47]. وهي ظروف تدفع الجميع للبحث عن المنتج الأرخص.

- **الشركات الكبرى تستفيد أيضاً**

لا تقتصر الآثار الإيجابية لكلفة الإنتاج الصينية المنخفضة على المستوى المعيشي للمستهلكين حول العالم؛ بل إنها تعود بالنفع أيضاً على الشركات الكبرى، التي تحقق، عبر عملها في الصين، عوائداً وأرباحاً لم تكن لتحققها من خلال عملها في دول أخرى؛ لهذا أقبلت الشركات على تدشين مصانعٍ لها بالصين، رغبة منها في الاستفادة من تكلفة الإنتاج المنخفضة هناك، هذا بجانب توافر المهارات اللازمة في هذه العمالة، كما سبق الإشارة، عبر التطرق إلى تصريحات تيم كوك، الرئيس التنفيذي، لشركة آبل الأمريكية. ولعل أن توافر مثل هذه الظروف الإنتاجية المناسبة في الصين، وقيام شركة آبل بإنشاء مصانع لها في الصين هو أمر يصب في مصلحة الشركة، وكذلك في مصلحة المستهلك

النهائي، إذ إن تكلفة إنتاج هاتف الآيفون المصنوع في الولايات المتحدة تبلغ نحو 2000 دولار، في حين إن كلفة صناعة نفس الهاتف في الصين لا تتجاوز نحو 1000 دولار (وفقاً لكلفة إنتاج هاتف آيفون 14)[48]. هذا يعني إن المستهلك يمكنه في هذه الحالة توفير نحو 50% من سعر الهاتف.

إن الشركات المصنعة أيضاً يمكنها تحقيق أرباح أعلى في حال استثمرت في إنشاء مصانع لها في الصين عنه في حال كانت مصانعها في دول أخرى، وهذا ما أثبته تقرير لمؤسسة وود ماكنزي، الذي أوضح أن تكلفة إنتاج الأجهزة والمعدات، اللازمة لإنجاز الهدف العالمي المتعلق بالتحول للطاقة النظيفة، تنخفض في حال إنتاجها في الصين بنحو 20.7% عنه إذا تم إنتاجها خارج الصين. وقدرت المؤسسة كلفة إنتاج تلك التجهيزات في الصين بنحو 29 تريليون دولار، بينما تبلغ الكلفة خارج الصين نحو 35 تريليون دولار[49]. وفي هذه الحالة فإن الشركات يمكنها زيادة أرباحها في حالة عملها في الصين بنحو 6 تريليون دولار مقارنة به في حال إنشاء مصانعها في دول أخرى.

- **عوائد تنموية عالمية**

وجد التقرير الخاص بمؤسسة وود ماكنزي أن الاستثمارات الصينية الكثيفة في الصناعات والتقنيات المرتبطة بالطاقة النظيفة كانت سبباً في خفض كلفة هذه الصناعات على المستوى العالمي؛ إذ إنها أدت إلى تراجع تكلفة صناعة تجهيزات طاقة الرياح بنحو 43%، وتراجع تكلفة تجهيزات الطاقة الشمسية بنحو 85%، وتراجع تكلفة صناعة تجهيزات تخزين الطاقة، من بطاريات وغيرها، بنحو 87%[50]. وليس خافياً ما يعنيه ذلك من دلالات إيجابية بالنسبة لاقتصاديات تلك الصناعات والشركات العاملة فيها حول العالم، وكذلك بالنسبة لانتشار تقنيات الطاقة النظيفة، الذي هو مطلب ضروري لإنجاز أهداف المناخ العالمية، كما أنه يعتبر عامل معزز لأمن الطاقة، الذي هو أحد أوجه التنمية الشاملة والمستدامة حول العالم.

هذه النقطة الأخيرة توضح أن التجربة الصناعية للصين على الحال التي هي عليه، إذا كانت قد منحت الصين مكانة اقتصادية متقدمة على العديد من دول العالم، وساعدتها من بسط نفوذها على الأسواق الاستهلاكية في عدد كبير من دول العالم، بما في ذلك العالم المتقدم؛ فإن هذه التجربة في الوقت ذاته كانت مفيدة للكثير من تلك الدول والبعد التنموي بها أيضاً. فقد منحت هذه التجربة لشريحة كبيرة من المستهلكين حول العالم ما تطلق عليه النظرية الاقتصادية "تنويع الخيارات"، فوفَّرت للمستهلكين إمكانية الاختيار بين شريحة كبيرة ومتنوعة من المنتجات، وبأسعار رخيصة.

كما أن العالم في مجموعه استفاد كثيراً من تطور الطاقة الإنتاجية الصينية وتوسعها، ويبدو ذلك جلياً في العديد من القطاعات الاقتصادية، التي تمكَّنت من تأمين الكثير من السلع والمنتجات الأساسية اللازمة لتطورها وتوسعها، بما يلبي الطلب العالمي المتزايد عليها، من حيث الكم والكيف. ويعد قطاع الطاقة المتجددة خير مثال على ذلك، فقد استفاد هذا القطاع كثيراً من التوسع الصيني في الاستثمار فيه، عبر التوسع في إنتاج خلايا الطاقة الشمسية وتوربينات الرياح وبطاريات تخزين الطاقة وغيرها. وليس خافياً أن هذه المنتجات باتت ذات ضرورة ملحَّة بالنسبة للعالم في وقتنا هذا، لاسيما في ظل الأهداف المناخية التي التزمت بها العديد من الدول، ضمن اتفاقية باريس للمناخ

لعام 2015، وما تبعها من اتفاقيات وتعهدات، والتي تقضي بالتحول العالمي التدريجي نحو الطاقة النظيفة، من أجل الحد من الانبعاثات الكربونية. وهذا الهدف الذي لا يتحقق بأي حال من دون استثمار عالمي كثيف في قطاع الطاقة المتجددة وتقنياتها، وإتاحة التجهيزات الخاصة بها بأسعار مخفضة، لكي تكون في متناول الجميع، سواءً الحكومات الراغبة في نشر حلول الطاقة المتجددة في بلادها، أم الأشخاص الذين يرغبون في امتلاك تجهيزات منزلية خاصة بهم، لتوليد الطاقة عبر المصادر المتجددة.

إنَّ ما توصَّل إليه تقرير مؤسسة "وود ماكنزي" بشأن الاستثمارات الصينية الكثيفة في الصناعات والتقنيات المرتبطة بالطاقة النظيفة، وما أدَّت إليه هذه الاستثمارات من تراجعٍ -بنسبٍ كبيرةٍ- في كلفة تلك الصناعات خلال السنوات الماضية، والذي تستخدمه الدول الغربية كمسوغ اتهام بالنسبة للصين، بدعوى أن ذلك قد يمثل وسيلة بيد الصين للإضرار باقتصاداتهم، من خلال إغراق أسواقهم بالمنتجات الرخيصة، هو ليس بالأمر الدقيق أو المقبول من الناحية الاقتصادية. والحقيقة أن المنتجات الصينية – سواءً الخاصة بتلك الصناعات أم غيرها – تدخل أسواق تلك الدول وفق قواعد التجارة الدولية، التي تُعد الصين جزءاً منها، منذ انضمامها لمنظمة التجارة العالمية. وهذه الدول تمتلك الحق في شكوى الصين لدى المنظمة في حال أقدمت الأخيرة –أو غيرها- على إغراق أسواقها بالمنتجات الرخيصة؛ وعلى المنظمة في حينه اتخاذ ما يلزم تجاه تلك المخالفات إن وجدت بالفعل؛ ولعل أن هذا هو الدور الرئيسي للمنظمة، والمتمثل في تنظيم تدفق التجارة العالمية بحرية، مع ضمان المصالح الاقتصادية لجميع أطراف المنظومة.

الخاتمة

شهدت العقود الماضية صعوداً قوياً للاقتصاد الصيني على خريطة الاقتصاد العالمي، بما مكنه من التفوق على نظيره الأمريكي في كثير من الأوجه، بداية من تسجيله معدلات أعلى في النمو السنوي، ومساهمته الأكبر في النمو العالمي، وتحفيزه الأعلى لحركة التجارة الدولية، ومراكمته أصولاً مالية استثنائية، استخدم جزءاً منها في الشراء الكثيف لأدوات الدين الأمريكية؛ ووجه بعضها للاستثمار بكثافة في الصناعات الأكثر تطوراً. كما أن الاقتصاد الصيني تمكن من خلال ما يمتلكه من مزايا نسبية وتنافسية من اجتذاب الاستثمار الأجنبي والشركات العالمية الكبرى، لتتخذ منه مقراً ومنطلقاً إلى الأسواق العالمية؛ إلى غير ذلك من مظاهر تطور كمي ونوعي، استطاع الاقتصاد الصيني إنجازها، حتى إنه بات على مقربة كبيرة من تجاوز الاقتصاد الأمريكي من ناحية الحجم.

هذا المسار الذي سلكه الاقتصاد الصيني لا بد أن يتم اعتباره مساراً طبيعياً، يمكن أن يسلكه أي اقتصاد يمتلك الإمكانات التي تساعده على ذلك، ويحظى بالسياسات الاقتصادية والتنموية التي تمكنه من تعظيم الاستفادة من تلك الإمكانات. وإذا كانت الصين هي التي تقع في هذه المكانة الآن، فإن المستقبل قد يأتي بالجديد، ولاسيما أنه بعد فترة من الزمن؛ فإن استمرار توسع الصين في استغلال مواردها سيدفع باقتصادها تدريجياً نحو الاقتراب من مستويات التشغيل الكامل، لتتلاشى قدراته على التوسع في الإنتاج مع الاحتفاظ بتكاليف الإنتاج عند مستويات منخفضة، كما هو الحال في الاقتصادات

المتقدمة حالياً. وفي تلك الأثناء، سيكون هناك فرص كبيرة لصعود اقتصادات أخرى، واتباع نفس المسار الذي تتبعه الصين الآن. وهناك العديد من الاقتصادات الصاعدة والنامية التي يمكنها فعل ذلك، والتي تعد الهند أحد أكثرها فرصاً في هذا المجال، وبخاصة إذا استطاعت أن تجد السبيل إلى سياسات اقتصادية تتوافق مع ما تمتلكه من إمكانات ومزايا نسبية وتنافسية، ومن ثم استغلال مواردها بالشكل الأمثل والكفؤ.

وبوضع أجزاء تلك الصورة، جنباً إلى جنب، يتضح ما تشهده الساحة الاقتصادية الدولية الآن، سواء أكان الأمر يتعلق بإثارة قضية الطاقة الإنتاجية الصينية الفائضة، أم بما سبقها، ليس إلا حلقات جديدة تضاف إلى سلسلة الحروب التجارية بين القوى الاقتصادية الكبرى؛ وهذه الحروب التجارية لا بد أيضاً من التعامل معها على أنها معطى ثابتٌ، ومكون دائم من مكونات مشهد النظام الاقتصادي الدولي، سواء أكان في ظل اتفاق بريتون وودز أم قبله، فالصراعات التجارية، والنزاع على النفوذ عموماً، هو جزء من سلوكيات الدول على مر العصور؛ ولا ريب أن حدة هذه الصراعات والنزاعات عادة ما تزداد احتداماً في المراحل التاريخية الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد الدولي، وفي الظروف التي تشهد صعود قوى جديدة، كما هو حادث الآن، فيما يتعلق بصعود الصين، وهو الصعود الذي لا يجب حصره فقط في الشق الاقتصادي؛ وإذا كان هذا الأخير هو التجلي الأكثر وضوحاً له، فإن هناك الكثير من الملامح التي توضح أنه صعودٌ استراتيجيٌ شاملٌ، وهذا الأمر ستتجلى ملامحه بشكل أكثر وضوحاً خلال عقود بل سنوات مقبلة.

في مثل هذه الظروف الانتقالية في النظام الدولي، وبالتركيز على الشق الاقتصادي منه، الذي تشي ملامحه بأنه متجه إلى المزيد من الصدامات في الأفق المنظور، تزداد فرص الدول الفقيرة والنامية والصاعدة في إيجاد سبيل توثيق الروابط فيما بينها في المقام الأول، بما يعزز قدراتها وثقلها الاقتصادي والاستراتيجي على المستوى الدولي، ولتكون أكثر تأثيراً في آليات اتخاذ القرار الاقتصادي الدولي. كما إن مثل هذه الظروف تمنح تلك الدول إمكانية تنويع الخيارات فيما يتعلق بالحصول على التقنيات والاستثمارات اللازمة للنهوض باقتصاداتها وتحسن مؤشراتها التنموية، من خلال تنويع علاقاتها.

كما أن تجربة الصعود الاقتصادي للصين لا بد من أن تكون أحد النماذج الملهمة للكثير من الدول النامية والصاعدة على المستوى العالمي، والتي بمقدورها الاستفادة من تلك التجربة. وتزداد فرص الدول صاحبة الوفرة الكبيرة في الأيدي العاملة في هذا الإطار، كالهند وإندونيسيا وباكستان وبنجلاديش، من دول آسيا؛ ونيجيريا ومصر، من دولة القارة الإفريقية؛ والبرازيل والمكسيك، من دول أمريكا اللاتينية. ولا بد لهذه الدول؛ بل وللعالم أجمع، أن يعي أن التغيرات والتبدلات التي يشهدها النظام الاقتصادي الدولي، منذ سنوات عدة، ولدت بالفعل قوة دفع ذاتية إلى الأمام، وأن هذا النظام في طريقه ليشهد تبديلاً وتغييراً حقيقياً في كافة جوانبه، وأن الدول الراغبة في البقاء في مقاعد القيادة والتأثير، أو قريبة من المقدمة، لا بد أن تسعى إلى امتلاك ما يساعدها على ذلك، وهي مهمة ليست بالسهلة، وإذا كانت مهمة الدول النامية والصاعدة في هذا الإطار هي مهمة معقدة، فإن مهمة الدول المتقدمة أكثر تعقيداً، لاسيما أن هذه الأخيرة استنفدت بالفعل كل فرص التقدم والتوسع في النشاط الاقتصادي، وباتت اقتصاداتها قريبة كثيراً من الحدود القصوى لمنحنيات التشغيل الكامل، ووصلت تكاليف الإنتاج بها إلى مستويات مرتفعة ولا يمكن النزول عنها.

المراجع

1- الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة «الجات»: هي اتفاق متعدد الأطراف بدأ التفاوض عليه من قبل 23 دولة في عام 1947، ثم انضمت إليه العديد من الدول تباعاً في السنوت التالية. وقد أمن الاتفاق إطارًا لمفاوضات دورية متعددة الأطراف حول تحرير التجارة، استمرت حتى نشأة منظمة التجارة العالمية في عام 1995.

2- صندوق النقد الدولي، **قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي**، إبريل 2024، https://bit.ly/3YKQztt، تاريخ الدخول 01 أغسطس 2024.

3- World Bank Group, **Manufacturing, value added (current US$),** (World Bank Data), https://bit.ly/3MhrAqg, Accessed on 22 Aug. 2024.

4- Darrell M. West and Christian Lansang, **Global Manufacturing Scorecard: How The US Compares to 18 Other Nations,** (Brookings, 10 July 2018), https://bit.ly/4cCQBH9, Accessed on 22 Aug. 2024.

5- Sara Hertog, Patrick Gerland and John Wilmoth, **India Overtakes China As The World's Most Populous Country**, (United Nations: Department of Economic and Social Affairs, Policy Brief no. 153, April 2023)..

6- مجرة، **الميزة المطلقة Absolute Advantage**، هارفارد بزنس ريفيو، https://shorturl.at/1uYsB، تاريخ الدخول 26 أغسطس 2024.

7- انظر:

- Karl Montevirgen, **Comparative Advantage, (**Britannica Money), https://shorturl.at/jAEhJ, Accessed on 26 Aug. 2024.

- مجرة، **مرجع سابق**.

8- Sandra Kollen Ghizoni, **Creation of the Bretton Woods System** (Federal Reserve History, Nov. 22, 2013), https://shorturl.at/2v9I1, Accessed on 26 Aug. 2024

9- Arendse Huld and Giulia Interesse, **China's Middle Class – Growth, Policy, and Consumption**, (China Briefing, May 24, 2023), https://bit.ly/4dJTiHQ, Accessed on Aug. 01, 2024.

10- **Ib.id**.

11- Cinthia Chen, Stacey Li, Florence Li, and Ben Chen, **The Next Chapter in China's Consumer Story**, (Boston Consulting Group, June 22, 2023), https://bit.ly/4fPU8EA, Accessed on Aug. 01, 2024.

12- تم احتساب القيمة بالاعتماد على سعر الصرف: 1 دولار أمريكي= 7.1723016 يوان صيني (18 أغسطس 2024).

13- Arendse Huld and Giulia Interesse, **Op.Cit**.

14- Sara Hertog, Patrick Gerland and John Wilmoth, **India Overtakes China As The World's Most Populous Country**, (United Nations: Department of Economic and Social Affairs, Policy Brief no. 153, April 2023)

15- Oxford Economics, **China's Overcapacity 'Problem' In Five Charts**, (Research Briefing, May 17, 2024), https://bit.ly/46SM2qV, Accessed on Aug. 01, 2024.

16- مجرة، **الميزة النسبية Comparative Advantage**، (هارفارد بزنس ريفيو)، https://bit.ly/3WUjmsV، تاريخ الدخول 01 أغسطس 2024.

17- World Bank Group, **Labor force, total - China, India,** (World Bank Data), https://bit.ly/46ZPzDM, Accessed on 22 Aug. 2024.

18- Aadmi, **Global Expansion: 12 Countries with The Most Affordable Labor,** (World Bank Data), https://bit.ly/4fPN6Qp, Accessed on 22 Aug. 2024.

19- Chris Williamson, **Global Manufacturing Input Cost Growth Eases but Selling Prices Signal Stubborn Inflation**, (S&P Global, Mar 01, 2023), https://shorturl.at/bldAm, Accessed on 22 Aug. 2024.

20- Kyle Peterdy, **Competitive Advantage**, (CFI), https://shorturl.at/5ePcq, Accessed on 22 Aug. 2024.

21- Ib.id.

22- Rachel Brown, **the Cost of Making an iPhone**, (Investopedia, April 07, 2024), https://bit.ly/3XegZ-kE, Accessed on 22 Aug. 2024.

23- Carolyn Bartholomew, **China and 5G**, (ISSUES, Vol. XXXVI, No. 2, Winter 2020), https://issues.org/china-and-5g/, Accessed on 22 Aug. 2024.

24- Pete Bell, **China: The World's Biggest 5G Market**, (TeleGeography, Feb 6, 2024), https://shorturl.at/xvZia, Accessed on 22 Aug. 2024.

25- Daniel Workman, **China's Top 10 Exports**, (World's Top Exports), https://shorturl.at/sr2n0, Accessed on 26 Aug. 2024.

26- Avery Koop, **Does "Made in America" Still Matter to Consumers?** (Visual Capitalist, July 19, 2023), https://shorturl.at/1t05F, Accessed on 22 Aug. 2024.

27- **Ib.id.**

28- **Ib.id.**

29- Pew Research Center, **Americans' Dismal Views of the Nation's Politics** (Report, September 19, 2023), https://shorturl.at/Refs3, Accessed on 22 Aug. 2024.

30- Krista Chavez, **The Value of "Made in the USA": What Retailers Need to Know**, (NetChoice, July 22, 2024), https://shorturl.at/CYrh3, Accessed on 26 Aug. 2024.

31- Office of the United States Trade Representative, **the People's Republic of China: China Trade & Investment Summary,** https://bit.ly/47v6EWl, Accessed on 26 Aug. 2024.

32- **Ib.id.**

33- شربل أنطون، **الممر الاقتصادي.. هل بدأت واشنطن تكبيل التمدد الصيني؟**، (الحرة، 18 سبتمبر 2023)، https://bit.ly/3XL-q7iu، تاريخ الدخول 16 سبتمبر 2024.

34- سكاي نيوز عربية، **الممر الاقتصادي.. كيف سيغير شكل التجارة العالمية؟**، (11 سبتمبر 2023)، https://bit.ly/3N7Hd41، تاريخ الدخول 16 سبتمبر 2024.

35- WTO, **Members and Observers**, https://shorturl.at/vEfwA, Accessed on 28 Aug. 2024.

36- WTO, **The General Agreement on Tariffs and Trade (GATT 1947)**, https://shorturl.at/HHqKA, Accessed on 28 Aug. 2024.

37- اتفاق متعدد الأطراف، تفاوض عليه أساسًا 23 بلد في عام 1947، بهدف تخفيض الرسوم الجمركية وغيرها من الحواجز التجارية. يؤمن الجات إطارًا لمفاوضات دورية متعددة الأطراف حول تحرير التجارة. (انظر: المنارة، **الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة**

«الجات». (الإسكوا، https://shorturl.at/z2z3r، تاريخ الدخول 28 أغسطس 2024).

38- WTO, **Who We Are?**, https://shorturl.at/aYFcv, Accessed on 28 Aug. 2024.

39- World Trade Integrated Solutions (WTIS), **China Imports & Exports by Country and Region in US$ Thousand 1992-2021**, https://shorturl.at/zHDAa, Accessed on 28 Aug. 2024.

40- **Ib.id.**

41- Mark Jahn, **Which Country Is the Largest Exporter of Goods in the World?** (Investopedia, Aug. 30, 2023), https://shorturl.at/GJIxl, Accessed on 26 Aug. 2024.

42- علي صلاح، **الشعبوية الاقتصادية: مستقبل العولمة في عصر الجيل الثاني من الحروب التجارية**، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2021، ص ص 183-181.

43- **المرجع السابق**، ص 184.

44- **المرجع السابق**، ص ص 191-185.

45- **Ib.id.**

46- Abha Bhattarai, **Goodbye, jeans. The pandemic is ushering in an era of comfort.** (The Washington Post, July 28, 2020), https://bit.ly/3XOOT1f, Accessed on 26 Aug. 2024.

47- **Ib.id.**

48- Hannah Bryan, **the Cost of Making an iPhone In America,** (Leaders, April 28, 2023), https://bit.ly/4dY38Gv, Accessed on 26 Aug. 2024.

49- Rory Mccarthy, **Not made in China: the US$6 trillion Cost of Shifting the World's Clean-Tech Manufacturing Hub,** (Wood Mackenzie, Feb. 12, 2024), https://bit.ly/3BbPHUF, Accessed on 26 Aug. 2024.

50- Ib.id.

دراسات **المستقبل**

سلسلة دراسات أكاديمية، غير دورية، تصدر عن "المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة" في أبوظبي، تتناول الاتجاهات والتحولات الرئيسية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والأمنية، والتحولات في الظواهر كافة التي يمكن أن تساهم في إعادة تشكيل مستقبل الشرق الأوسط والعالم أجمع.

ويركز كل عدد، من سلسلة "دراسات المستقبل"، على دراسة قضية واحدة، تمثل ظاهرة صاعدة على المستوى الاستراتيجي، تتسم بالتعقيد وتعدد وتشابك الأبعاد، بما يجعل منها موضعاً للجدل العام؛ ولما يمكن أن يكون لها من آثار ومآلات جوهرية على المديين المتوسط والبعيد في المجال محل الاهتمام.

جميع حقوق النشر محفوظة
لمركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة © 2025

ISSN: 2616-583X